حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

محاكم دبي
DUBAI COURTS

التقرير السنوي
ANNUAL REPORT
2018

قضاءٌ متسامح TOLERANCE OF THE JUDICIARY

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

2018

سمو الشيخ

حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم

ولي عهد دبي، رئيس المجلس التنفيذي

2018

سمو الشيخ

مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي، نائب رئيس المجلس التنفيذي، رئيس المجلس القضائي

2018

سعادة طارش عيد المنصوري

مدير عام محاكم دبي

سعت محاكم دبي إلى بناء سمعة ريادية وبناء "قضاء متسامح"، من خلال السير على نهج القيادة الرشيدة، بترسيخ مفهوم التسامح، سواء من خلال التعايش العملي الذي يعيش في كنفه أكثر من 200 جنسية من مختلف دول العالم، والتي جعلت الإمارات نموذجاً فريداً في التعايش الحضاري بين مختلف الجنسيات، بترسيخها قيم التسامح والمساواة والحوار والتعايش وتعزيز نعمة الأمن والأمان والاستقرار، وذلك تجسيداً لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي - رعاه الله، الذي يقول "إن التسامح والإمارات وجهان لعملة واحدة، وهو قيمة أساسية لشعبنا وضمان لمستقبل التنمية في بلدنا".

فمحاكم دبي لديها العديد من التشريعات القانونية التي تضمن توفير أعلى مستويات العدالة والاحترام، وأننا نسير على خطى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي - رعاه الله - "إننا تربينا في مدرسة زايد على قيم عديدة من أهمها التسامح، والإمارات ستظل النموذج والقدوة في الانفتاح الواعي على الآخر، وتقبل أفكاره وتفهم متطلباته، فالتسامح لا نعليه شعاراً ولكننا نعيشه كنهج حياة، فالتسامح هو المعبّر الحقيقي عن قوة الإنسان للوصول إلى "قضاء متسامح" للوصول بمدينة دبي إلى مصاف أفضل مدن العالم في إقامة العدالة النافذة التي تتسم بالدقة وإعلاء قيم العدل والاستقلالية، وتقديم خدمات قضائية ميسرة ومتاحة لكافة شرائح المجتمع".

فميثاق محاكم دبي للتسامح "ومركز التسامح والتسويات"، مثالاً يحتذى به على المنجزات الرائعة التي تم تحقيقها في تبنيها ثقافة التسامح، والتعايش المشترك والتعددية، وتعزيز القدرات لابتكار طرق وآليات يمكن من خلالها الاستفادة من التنوع الثقافي داخل المجتمع الإماراتي.

والتسامح موجود في كل مبادرات واستراتيجيات محاكم دبي، القائمة على الوسطية والاعتدال واحترام مختلف المعتقدات والديانات، وكل ذلك نابع من تقدير القيادة الرشيدة لكل مقيم على أرض الإمارات، وهو تقدير لا يرتبط بلون أو دين أو عرق أو هوية، فالإمارات هي وطن التسامح ورايته الخفاقة على مستوى العالم.

الهيكل التنظيمي (القضائي والإداري)

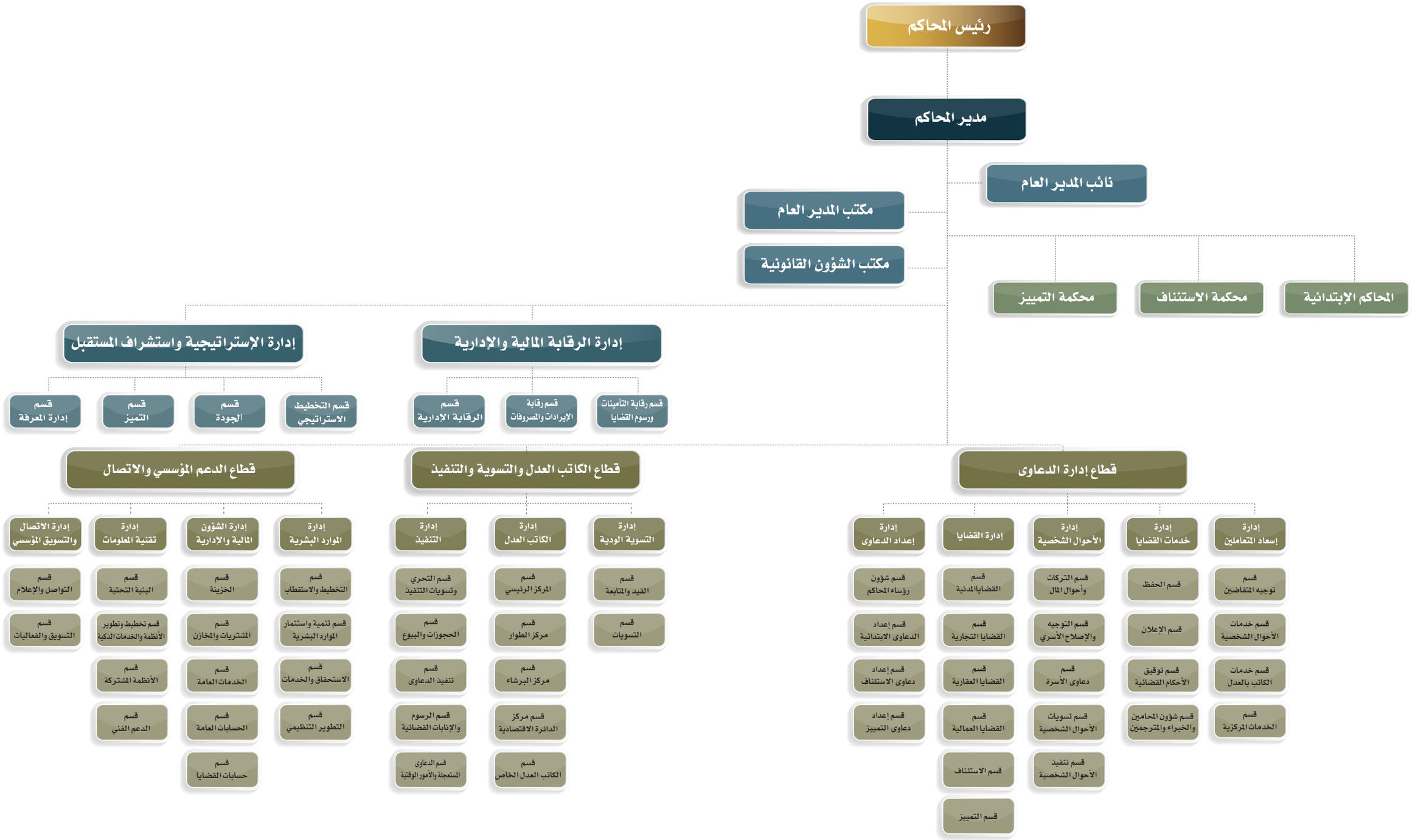

المحتويات

التقرير السنوي 2018
بإشراف إدارة الاستراتيجية واستشراف المستقبل / محاكم دبي

يسعدنا تواصلكم معنا عبر :
البريد الإلكتروني: **dcstragrp**@dc.gov.ae
هاتف: +9714**3347777**
صندوق البريد : **4700** دبي، الإمارات العربية المتحدة

الباب الأول: استراتيجيات على قدر الطموح **14**
- استراتيجية المحاكم 16
- مؤشر السعادة 18
- مؤشر الرضا 21
- ملف التنافسية 22
- الجوائز 29
- محكمة C^3 34
- الخارطة الاستراتيجية 36
- المسرعات الحكومية 38
- الخدمات الذكية 40
- البنية التحتية واستمرارية الأعمال 42
- قنوات التواصل مع الفئات المعنية 46
- عام زايد .. فعاليات تليق بالحدث 48

الباب الثاني: مؤشرات الأداء **58**
- مجموع القضايا 60
- المحاكم الابتدائية 66
- محكمة الاستئناف 84
- محكمة التمييز 87
- التسامح والتسويات الودية 90

الباب الثالث: مواردنا البشرية.. صناعة التميز **94**

الباب الرابع: محاكم دبي في منصات الإعلام.. الأنشطة والفعاليات **106**

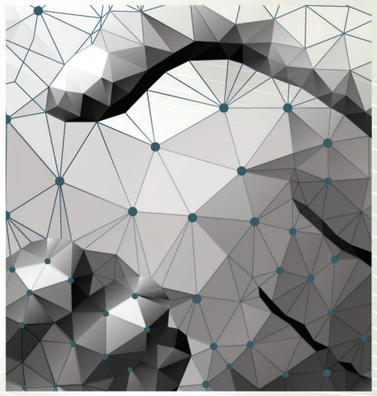

الباب الأول:

استراتيجيات على قدر الطموح

استراتيجية المحاكم 2017 - 2021

الرؤيــة: محاكم رائدة متميزة عالمياً.

الرسالة: تحقيق عدالة نافذة تتسم بالدقة والسرعة وتقديم خدمات قضائية ميسرة الوصول للجميع.

القيــم: العدل، الاستقلالية، الشفافية، الابتكار، العمل بروح الفريق.

لطالما شكلت سعادة المجتمع ورفاهيته أولوية لدى قادة دولة الإمارات وحكوماتها المتعاقبة، غير أن هذا النهج الراسخ حقق نقلة نوعية غير مسبوقة مع إطلاق البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية في الدولة وإنشاء وزارة مختصة بالسعادة في عام 2016، والتي قامت على رؤية الإمارات 2021،واستندت على خططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وهكذا أصبحت السعادة نهجاً شاملاً في دولة الإمارات، ، بحيث أضحت قيمة أساسية في جميع تفاصيل العمل والحياة، لا سيما تلك المختصة بالعمل الحكومي والخدمات العامة، وقد أدركت محاكم دبي أن تحقيق التقدم في مؤشرات السعادة والرضا على أنواعها هي المترجم الحقيقي لإنجازاتها في شتى المجالات والميادين.

وقد شهد عام 2018 مزيداً من التقدم على صعيد أغلب مؤشرات السعادة في أروقة محاكم دبي ولدى معظم الفئات المعنية بخدمات المحاكم، وفي البيئتين الداخلية والخارجية، وكان أبرزها ما تحقق من تقدم في مؤشر سعادة المجتمع الذي قفز بمقدار 11 نقطة مئوية مقارنة بعام 2017، ومؤشر سعادة الموظفين، الذي حقق بدوره تقدماً بمقدار عشر نقاط مئوية مقارنة بعام 2017، فيما حقق مؤشر السعادة اللحظي قيماً مقاربة لما تحقق في العام 2017، حيث تجدون في الشكل المرفق بياناً تفصيلياً بما تم إنجازه على صعيد هذه المؤشرات.

مؤشر السعادة في محاكم دبي

سعادة الموظفين

2018	2017
%93	%83

سعادة المتعاملين

2018	2017
%97	%96

2018	
%97	المبنى الرئيسي
%100	فرع الطوار
%96	فرع البرشاء
%100	فرع حتا
%96	فرع مركز وافي

مؤشر سعادة المتعاملين اللحظي لحكومة دبي

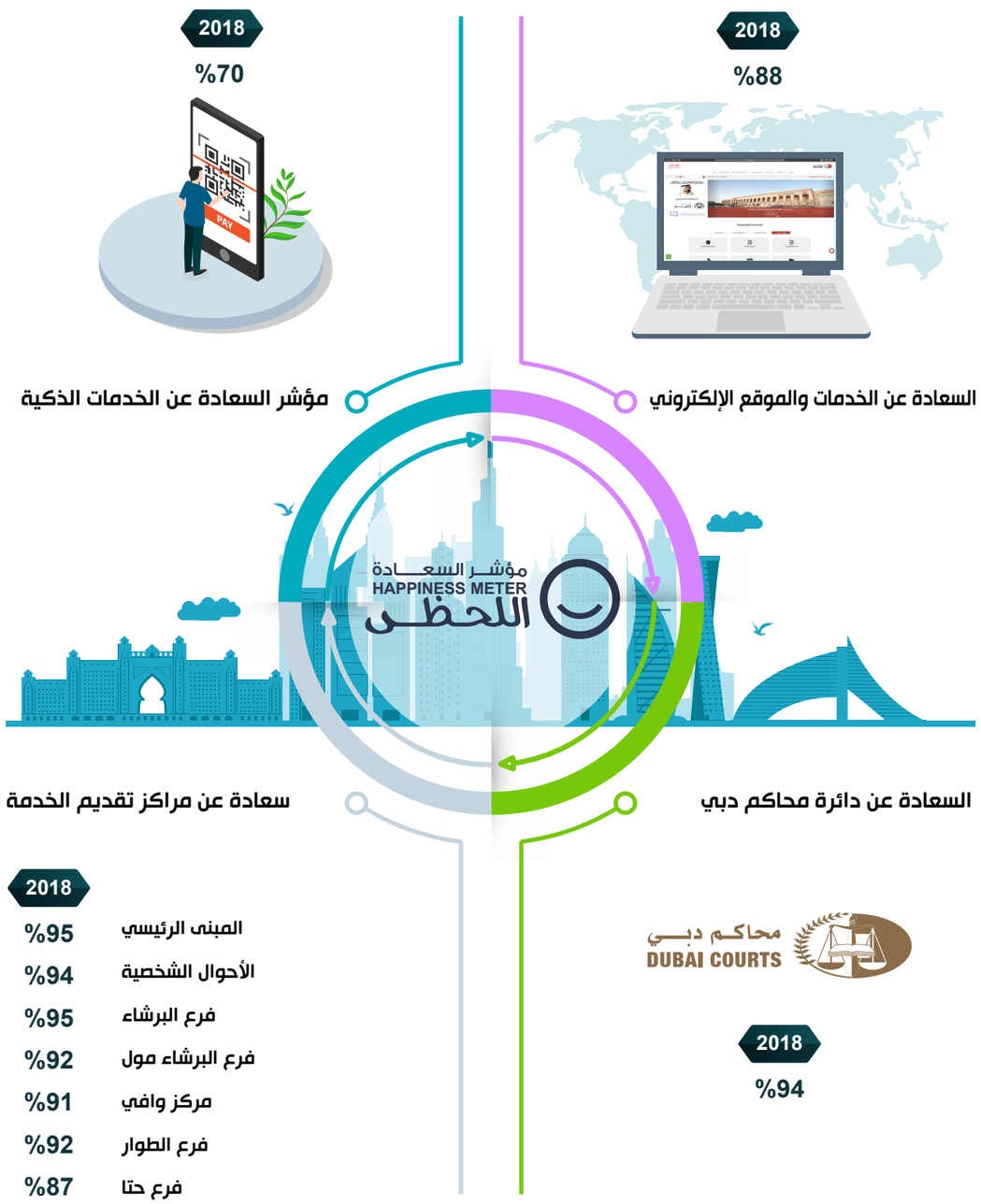

2018	
%95	المبنى الرئيسي
%94	الأحوال الشخصية
%95	فرع البرشاء
%92	فرع البرشاء مول
%91	مركز وافي
%92	فرع الطوار
%87	فرع حتا

مؤشر السعادة اللحظي لعام 2018

الخدمات الإلكترونية

الموقع الإلكتروني لمحاكم دبي (DCPublicPortal)

الخدمات الإلكترونية لمحاكم دبي (DC - Services)

الخدمة الذكية

DubaiNow

SmartPetition

DubaiCourts

Mabade

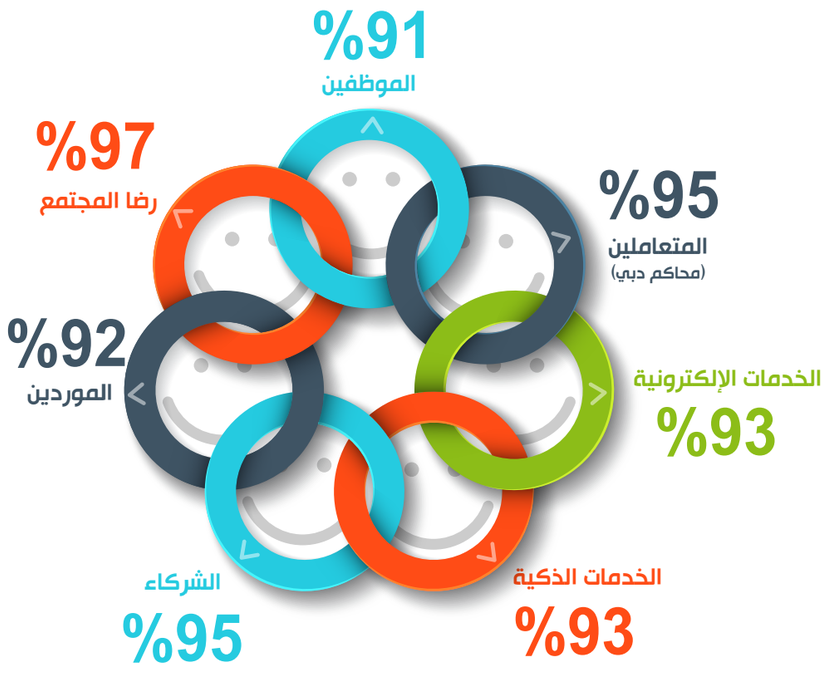

مؤشرات الرضا في محاكم دبي

المقياس	2018
الموظفين	91%
المتعاملين (محاكم دبي)	95%
الرضا عن الخدمات الإلكترونية	93%
الخدمات الذكية	93%
الشركاء	95%
الموردين	92%
رضا المجتمع	97%

سعادة القاضي محمد السبوسي

محاكم دبي تفي بالعهود وتواصل التقدم..

لطالما استمدت محاكم دبي شغفها بالتميز وعزيمتها على بلوغ مواقع الريادة في كل المجالات من الرؤية السباقة والعزيمة الاستثنائية التي يتمتع بها قادة دولة الإمارات بصفة عامة وإمارة دبي بصفة خاصة، حيث استلهمت نهج التفوق ذاته، الأمر الذي جعلها تتبوأ مواقع ريادية على الصعيد العالمي، محققةً التقدم في مختلف مجالات التنافس عاماً تلو آخر.

وهاهي هذا العام كعادتها؛ تفي بوعود التميز وتتقدم إلى المركز التاسع عالمياً لعام 2019 في مؤشر "إنفاذ العقود" متقدمة بواقع ثلاث مراكز عما كانت عليه في عام 2018، علماً بأن هذا المؤشر يشكل واحداً من عشرة محاور يرتكز عليها تقرير سهولة ممارسة الأعمال الذي يصدره "البنك الدولي" سنوياً، وجدير بالذكر أنه بالتوازي مع تحقيق المركز التاسع عالمياً؛ فقد حافظت المحاكم على الصدارة في المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط لأربع سنوات على التوالي حتى تاريخه.

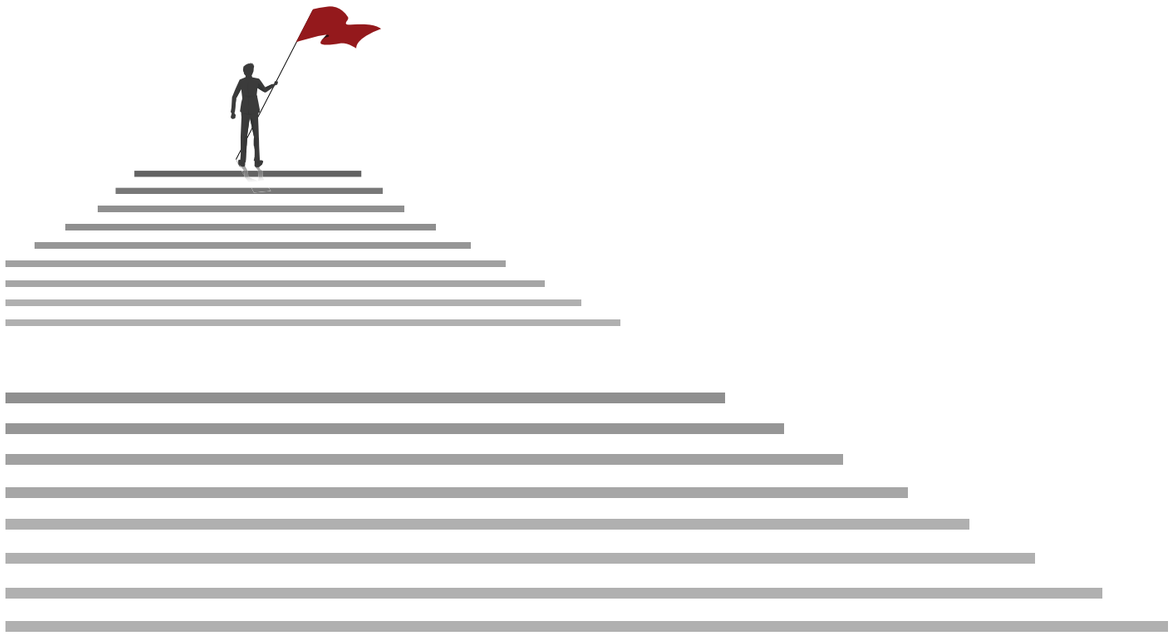

إن التقدم السريع الذي أحرزته محاكم دبي على مؤشر "إنفاذ العقود"، إنما يعود للخطط التحسينية المحكمة التي وضعتها المحاكم، لاسيما التطور المحرز على صعيد الخدمات الذكية والإلكترونية، فضلاً عن المبادرات التي سهر على تنفيذها بدقة وعناية فريق العمل المكلف بهذا الملف (فريق التنافسية) تحت إشراف وتوجيه القيادة العليا لمحاكم دبي، إذ تناولت تلك المبادرات المتنوعة بدقة عناصر المؤشر من حيث العمل على خفض الوقت والتكلفة لحل النزاع التجاري، إضافة إلى رفع مؤشر جودة الإجراءات القضائية لتعزيز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم، وقد تمكنت المحاكم من بلوغ مستويات متقدمة جداً في تلك العناصر، إذ حصلت على 14 نقطة من أصل 18 نقطة في عنصر الجودة القضائية، بتكلفة رسوم قضائية توازي نسبة 6.3% من قيمة الدعوى.

ولعله يجدر بنا أن نتقدم بالتهنئة على تحقيق هذا الإنجاز لكافة العاملين في محاكم دبي، إذ لاشك أن تلك الإنجازات الاستثنائية تأتي استجابة للجهود الجماعية التي بذلتها فرق العمل في محاكم دبي بشكل عام، وفريق العمل المعني بمؤشر "إنفاذ العقود" على نحو خاص، وكذلك الأولوية التي منحتها قيادة المحاكم لهذا الأمر، وحشدها للطاقات اللازمة من أجل بلوغ المستهدفات.

وأخيراً؛ ما زال الطموح يحدونا نحو تحقيق المزيد من الارتقاء على سلم التنافسية الدولي، ولن تتوقف هممنا قبل بلوغ القمم التي تليق بدولة الإمارات قيادة وشعباً.

ملف التنافسية

خطى متقدمة على طريق التنافسية الدولية

تدرك محاكم دبي الدور المحوري المنوط بها للارتقاء بمستويات التنافسية التي تتمتع بها دولة الإمارات العربية المتحدة في ميادين التنافس العالمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التي تشهدها المجتمعات حول العالم، إذ يتجلى دور المحاكم بتمثيل أداء الدولة (نظراً لحجم العمل والثقل الاقتصادي لإمارة دبي) في مؤشر "إنفاذ العقود" والذي يشكل واحداً من عشرة محاور يرتكز عليها تقرير سهولة ممارسة الأعمال الذي يصدره "البنك الدولي" سنوياً للوقوف على مدى فعالية البيئة التنظيمية في تشجيع ممارسة الأعمال في الدول حول العالم، وبالتالي ترتيبها على سلم التنافسية من جميع النواحي، وهو الأمر الذي تترتب عليه الكثير من النتائج الإيجابية فيما لو حققت دولة ما تقدماً في التقرير المذكور.

ويقيس مؤشر إنفاذ العقود الوقت والتكلفة لحل النزاع التجاري، إضافة إلى مؤشر جودة الإجراءات القضائية والتي تعزز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم، وقد حققت محاكم دبي مركزاً رائداً ضمن أفضل عشر محاكم على المستوى الدولي في تقرير سهولة ممارسة الأعمال – مؤشر إنفاذ العقود 2019 وذلك بتحقيقها قفزة نوعية في المؤشر من خلال تحقيق المركز التاسع عالمياً للعام الحالي 2019 بعد أن كانت في المركز 12 في عام 2018، إضافة إلى محافظتها على المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط لأربع سنوات على التوالي حتى تاريخه.

وتفصيلاً؛ حققت دولة الإمارات العربية المتحدة متمثلة في أداء محاكم دبي نتيجة 14 نقطة في عنصر الجودة القضائية مقارنة بـ 15.5 نقطة من أصل 18 نقطة لدولة سنغافورة الحاصلة على المركز الأول، بتكلفة رسوم قضائية وأتعاب خبرة ومحاماة توازي نسبة 21% من قيمة الدعوى مقارنة بـ 25.8% لدولة سنغافورة الحاصلة على المركز الأول في مؤشر انفاذ العقود، كما هو مبين في الجدول المرفق.

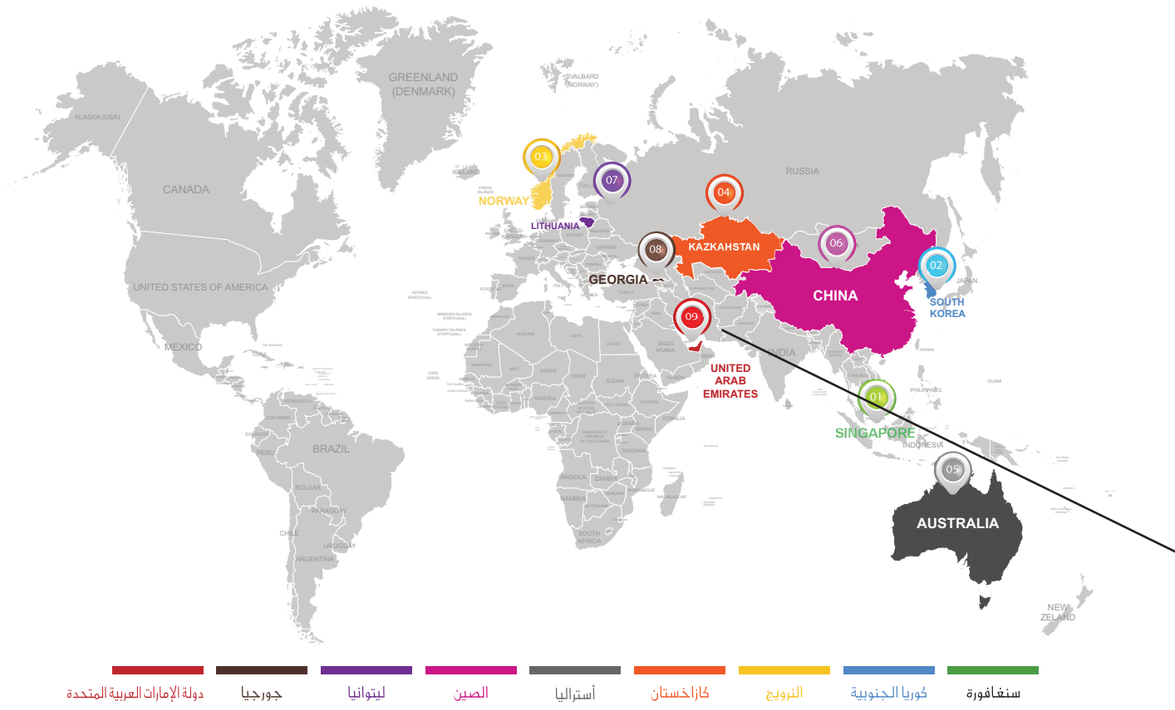

الترتيب	الدولة	النسبة من 100%	الجودة القضائية من 18	الوقت/يوم	التكلفة من قيمة الدعوى %	الترتيب السابق
1	سنغافورة	84.53	15.5	164	25.8	2
2	كوريا الجنوبية	84.15	14.5	290	12.7	1
3	النرويج	81.27	14	400	9.9	8
4	كازاخستان	81.25	16	370	22	6
5	أستراليا	79.00	15.5	402	23.2	3
6	الصين	78.98	15.5	497.1	16.2	10
7	ليتوانيا	78.80	15	370	23.6	4
8	جورجيا	76.90	13	285	25	7
9	دولة الإمارات العربية المتحدة	75.88	14	445	21	12
من 10-190				باقي دول العالم		

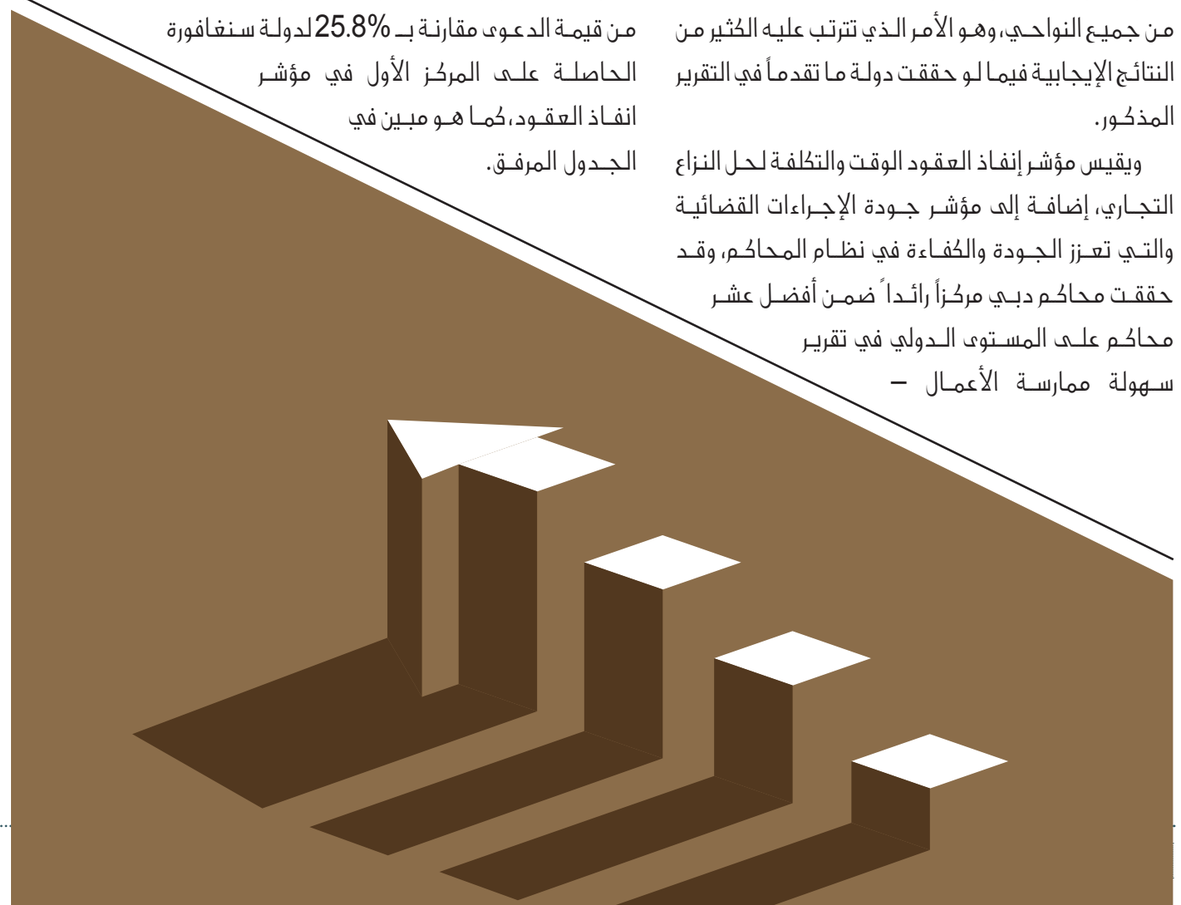

ملف التنافسية

همة نحو القمة

لم تتوقف محاكم دبي عند حدود الإنجاز الحالي أو الإنجازات السابقة، وإنما اختارت السير قدماً نحو القمة، إذ حددت مستهدف طموح لأدائها في مؤشر إنفاذ العقود بتحقيق المركز الأول عالمياً في تقرير (2021) عبر مجموعة منتقاة ومدروسة من المبادرات والبرامج النوعية، حيث تولي محاكم دبي أهمية قصوى لملف مؤشر إنفاذ العقود نظراً لارتباطه بتوجهات وأولويات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد تم لتحقيق هذه الغاية تشكيل فريق التنافسية بإشراف عام من سعادة القاضي عبدالقادر موسى محمد نائب مدير عام محاكم دبي، وبرئاسة سعادة القاضي محمد مبارك السبوسي رئيس المحكمة التجارية الابتدائية، ونائباً للرئيس سعادة القاضي عبدالله أحمد الكيتوب رئيس محكمة التنفيذ، وعضوية كل من:

- **القاضي أحمد ثابت العامري**، قاضي استئناف.
- **القاضي خالد عبيد المنصوري**، قاضي استئناف.
- **القاضي فاطمة إسماعيل محمد**، قاضي استئناف.
- **السيد إبراهيم علي الحوسني**، المدير التنفيذي لقطاع الكاتب العدل والتسوية والتنفيذ.
- **السيد د. يوسف علي السويدي**، مستشار أول الأعمال الإدارية.
- **السيدة مريم عبدالله بن لاحج الفلاسي**، مستشار التميز والأداء المؤسسي.
- **السيد عبدالله أحمد الريس**، مدير إدارة إسعاد المتعاملين.
- **السيد حمد ثاني الظاهري**، مدير إدارة الاتصال والتسويق المؤسسي.
- **السيدة منى عبدالله الملا**، رئيس قسم تطوير الأنظمة والخدمات الإلكترونية.
- **الآنسة صفية محمد عبدالرحمن سمحان**، رئيس وحدة التميز المؤسسي.

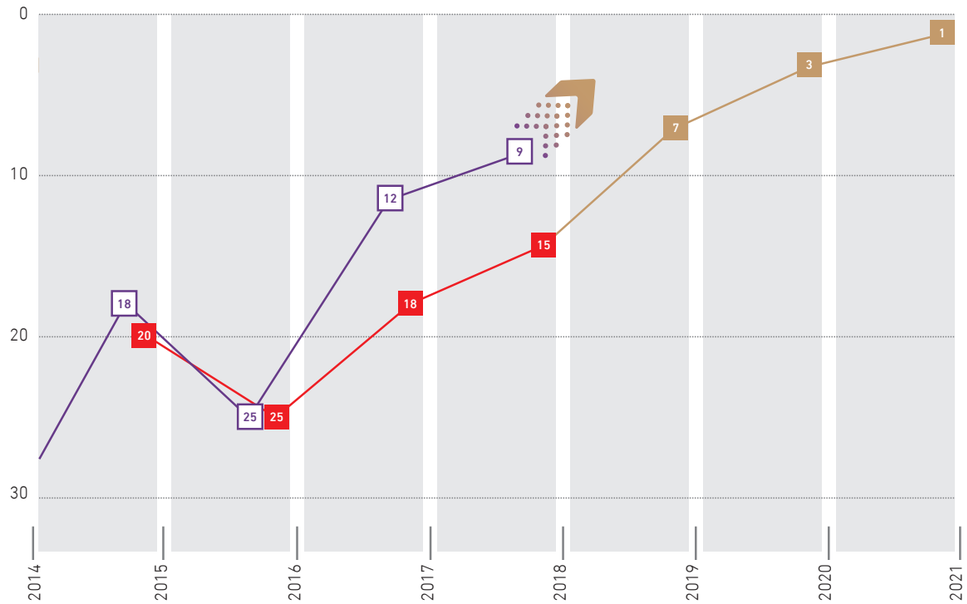

وتعمل محاكم دبي بشكل دوري على تحديث مبادراتها وبرامجها الداعمة لمؤشر إنفاذ العقود تماشياً مع كل مرحلة من مراحل تحقيق مستهدفاتها السنوية للمؤشر، وذلك لاستيفاء متطلبات نتائج التقييم السنوية لأدائها في المؤشر، ومن أبرز المبادرات إصدار وتطبيق اللائحة التنظيمية لقانون الإجراءات المدنية متضمنة تبني منهجية أوامر الأداء في إنفاذ العقود التجارية، ووضع ضوابط لتأجيل جلسات المحاكمة، ودراسة التعديل على قانون الرسوم، وتعزيز مبادرة نشر الأحكام القضائية.

وعلى صعيد جودة أعمال التدريب المنفذة، أشاد تقرير التنافسية الذي يصدره البنك الدولي (وقد سبقت الإشارة إليه بالتفصيل في هذا التقرير) بتميز برامج التدريب والتعليم المستمر للقضاة في محاكم دبي، حيث أشار إلى التطورات المتسارعة التي تمر بها هذه المحاكم من تطبيقات لأنظمة تقنية وإدارية متطورة مدعمة ببرامج التأهيل والتطوير للقضاة وبشكل خاص القضاة المختصين بالفصل في القضايا التجارية وتسوية حالات الإعسار، والتي كانت ذات أهمية كبيرة لنجاح التطبيق الفعال لقانون الإفلاس الجديد، لاسيما أن تأهيل وتدريب قضاة المحكمة التجارية قد أسهم في التطبيق الفعال للمتغيرات المتسارعة وخاصة في مجال تطبيق النظام التقني والخدمات الذكية لإدارة القضايا وتعديلات القوانين، مثل قانون الإجراءات المدنية 2015 وإصدار قانون الإفلاس عام 2016، ما أسهم في سرعة الفصل بالقضايا وتطور بمعدلات الدقة في الأحكام، فخلال السنوات الثلاث الأخيرة تم استئناف حوالي 35٪ فقط من الأحكام في المحكمة التجارية، وأيدت محكمة الاستئناف ما نسبته 88٪ من الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية التجارية. الأمر الذي يؤكد دقة الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة.

جوائز محاكم دبي 2018

كان حصاد الجوائز في عام 2018 مكافئاً لمستويات الريادة التي بلغتها محاكم دبي، ومعبراً أميناً عن التقدم المستمر الذي تحققه في ميادين التميز كافّة، إذ تمكنت من نيل 14 جائزة على الصعد العالمية والإقليمية والمحلية، وهي مبينة في الجدول المرفق.

THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

محاكم دبي التاسعة عالمياً
في تقرير التنافسية للبنك الدولي
في محور إنفاذ العقود

حافظت محاكم دبي على المركز الأول إقليمياً في محور إنفاذ العقود للعام الثالث على التوالي، وقفزت إلى المركز 9 عالمياً من المركز 12 ضمن تقرير البنك الدولي عن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، متقدمة بذلك على كل دول المنطقة، المدرجة في تقرير هذا العام والذي يعد شهادة عالمية على تنافسية وريادة دولة الإمارات في القطاع القضائي.

الجهة المنظمة: البنك الدولي (فريق التنافسية)

THE INTERNATIONAL BUSINESS AWARDS®

جوائز ستيفي العالمية
فضية في قطاع خدمة المتعاملين

جاءت جائزة فئة خدمة العملاء -الإدارة العامة في جائزة ستيفي العالمية من نصيب إدارة إسعاد المتعاملين في محاكم دبي، وذلك بحصولها على الميدالية الفضية، من خلال عدة مبادرات أطلقتها الإدارة، والتي تهدف إلى تسهيل رحلة المتعامل وتحقيق سعادته، ومنها: برنامج شور للاستشارات القانونية المجانية، وعند الطلب لانتقال الخدمات، ونافذة خدمة وجهتي لتوجيه المتعاملين والرد على كافة استفساراتهم، والاتصال المرئي قريب، وأخيراً خدمة الواتس آب.

الجهة المنظمة: جوائز الأعمال العالمية-الولايات المتحدة الأمريكية

THE INTERNATIONAL BUSINESS AWARDS®

جوائز ستيفي العالمية
برونزية في قطاع الموارد البشرية

حازت إدارة الموارد البشرية على الفئة البرونزية في مجال السعادة الوظيفية، كأفضل إدارة للموارد البشرية ضمن الدورة 15 من جائزة "ستيفي العالمية"، التي تعد من أرفع الجوائز الدولية في مجال الإبداع والتميز المؤسسي والأعمال الدولية، وذلك في إنجاز نوعي يُضاف إلى مسيرة التميز القضائي والقانوني التي تشهدها المحاكم.

الجهة المنظمة: جوائز الأعمال العالمية-الولايات المتحدة الأمريكية

جوائز ستيفي العالمية
برونزية لأفضل تقرير سنوي عن محاكم دبي

حازت جهود إدارة الاستراتيجية واستشراف المستقبل، على جائزة "أفضل تقرير سنوي" وذلك عن التقرير السنوي لمحاكم دبي 2017 والذي تضمن معلومات وافية عن التطورات التي شهدتها المحاكم عام 2017، ومؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال القضائية، والأعمال الإدارية، ما يجعل التقرير مرجعاً مهماً لكل المختصين وذوي العلاقة، وقد تمت الإشادة به وبطرق العرض الفريدة والمبتكرة التي احتواها.

الجهة المنظمة: جوائز الأعمال العالمية-الولايات المتحدة الأمريكية

منظمة الأفكار البريطانية
لإدارة الأفكار (برنامج شور) ضمن أفضل 3 أفكار

حصلت محاكم دبي على المركز الثالث ضمن جوائز منظمة الأفكار البريطانية - فكرة العام عن مبادرة شور التطوعية.

الجهة المنظمة: منظمة الأفكار البريطانية-المملكة المتحدة

الاعتماد البلاتيني لإدارة الأفكار
من قبل المنظمة البريطانية لإدارة الأفكار
عن منظومة أفكاري (بنسبة 95%)

حصلت محاكم دبي على اعتماد منظمة الأفكار البريطانية - الفئة البلاتينية عن "منظومة أفكاري" وهي نظام الأفكار الشمولي الذي يعمل على تحديد آليات الحوكمة للاقتراحات وآليات الضمان المطبقة للأفكار والمقترحات وتحديد السياسات والخطط المستقبلية.
وقد نالت المحاكم تقييماً عالياً بوصفها أول محكمة على مستوى العالم تحصل على هذا التصنيف المتقدم، وذلك من منطلق رؤيتها الشاملة وصولاً إلى محاكم رائدة ومتميزة تحقيقاً لخطة دبي 2021.

الجهة المنظمة: منظمة الأفكار البريطانية-المملكة المتحدة

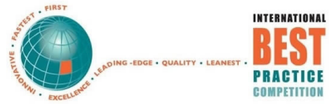

منافسة مؤشرات السعادة

تعتبر جائزة المؤتمر الدولي لأفضل الممارسات الصادرة عن المجلس العالمي للتميز من أهم المنافسات على صعيد المنطقة لعرض أفضل الممارسات في نواحي الأداء المؤسسي، وقد حازت محاكم دبي على مرتبة متقدمة من بين 77 منافساً محلياً وعالمياً من خلال فئة مؤشرات السعادة ومدى تأثيرها على سعادة الموظفين.

الجهة المنظمة: جائزة المؤتمر الدولي لافضل الممارسات/ الصادرة عن المجلس العالمي للتميز

جائزة المقارنات المعيارية العالمية السادسة

تعتبر جائزة المقارنات المعيارية العالمية السادسة تقديراً دولياً لتطبيق أعلى المعايير في إدارة المقارنات المعيارية والاطلاع على أفضل الممارسات.

الجهة المنظمة: جائزة المؤتمر الدولي لأفضل الممارسات/ الصادر عن المجلس العالمي للتميز

جائزة درع الحكومة الذكية العربية
(قسم المعرفة) كأفضل موقع إلكتروني قانوني
ذي محتوى عربي يُعنى بالمعرفة.

تهدف هذه الجائزة إلى اكتشاف وتعزيز الروح الإبداعيّة في مجال الحكومة الإلكترونية والذكية تسهيلاً على المتعاملين، وقد فازت محاكم دبي على الفئات المتنافسة من كل الدول عبر إدارة ومحتوى الموقع الإلكتروني الذي يقدم قيمة مضافة للمتعاملين ويخدم الناس ويسعدهم.

الجهة المنظمة : المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية- منظمة عربية مستقلة

جائزة "وزير الداخلية للتميز"
لفئة "الخدمة المشتركة"

فازت محاكم دبي في فئة "الخدمة المشتركة" بجائزة وزير الداخلية للتميز، وذلك عن مبادرة قضية اليوم الواحد، وبالتعاون مع شرطة دبي والنيابة العامة، إذ تعمل المبادرة على إنهاء جميع الإجراءات ابتداءً من البلاغ في مركز الشرطة، وإحالته من النيابة العامة إلى المحاكم، وإصدار الحكم في يوم واحد وذلك في مركز الشرطة، الأمر الذي يعدّ تتويجاً لعطاء مستدام للقيادات الشرطية والشركاء والقطاعات والوحدات التنظيمية والأفراد في سعيهم للتميز، وتوفير خدمات شرطية راقية ووفق أفضل المعايير العالمية تسهم في تعزيز مكانة الدولة على سلم التنافسية العالمية.

الجهة المنظمة: وزارة الداخلية/ الإمارات العربية المتحدة

جائزة أفكار الإمارات للدورة السابعة 2018 والتي تنظمها مجموعة دبي للجودة عن فئة الإبداع في مجال الحكومة الذكية

فازت محاكم دبي ضمن مؤتمر وجائزة أفكار الإمارات الدورة السابعة عشر، وذلك في فئة الإبداع في مجال الحكومة الذكية عن فكرة نظام الإنابات القضائية.

الجهة المنظمة: مؤتمر وجائزة أفكار الإمارات- مجموعة دبي للجودة

مبادرة محكمة C^3

حازت مبادرة (C^3) على أفضل 3 مبادرات حكومية ضمن مبادرات دبي 10X، حيث تعتبر بديلاً للتقاضي التقليدي والتحكيم، وتكون قراراتها وأحكامها قابلة للتنفيذ الفوري، على اعتبار أنها توفر إمكانية عقد الجلسات القضائية عن بعد.

الجهة المنظمة: حكومة دبي

المركز الأول في جائزة دبي للتنمية البشرية

حازت محاكم دبي على المركز الأول في جائزة دبي للتنمية البشرية والتي تكرم مبادرات الموارد البشرية التي تطلقها مؤسسات الأعمال والتي تسهم في تحقيق هدف التنمية البشرية في دبي لجهة تطوير قدرات جميع العاملين (بغض النظر عن الجنسية التي ينتمون إليها) وتأكيد دورهم في مستقبل هذا البلد من خلال التدريب والتوجيه المكثف.

الجهة المنظمة: اقتصادية دبي/ حكومة دبي

مشروع محكمة C³.. من حصاد مبادرة 10X

في إطار جهودها المتواصلة والمتنامية لتعزيز مواقعها على مؤشرات ومعايير التنافسية الدولية؛ عمدت محاكم دبي لإطلاق مشروع محكمة C³، ويتمثل هذا المشروع بدمج درجات التقاضي الثلاث في محكمة واحدة تتشكل دوائرها من ثلاثة قضاء (قاضٍ واحد من كل درجة من درجات التقاضي: ابتدائي واستئناف وتمييز)، بحيث تصدر المحكمة أحكاماً قطعية غير قابلة للطعن، ومشمولة بالنفاذ المعجل، على أن تدار جميع إجراءات المحكمة بواسطة التقنيات الحديثة بما فيها الملف الإلكتروني والتواصل عن بعد.

وقد نشأت الفكرة عقب إطلاق سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي لمبادرة 10X، وتشكيل فريق عمل لمبادرة 10X الذي توصّل بدوره لفكرة المحكمة C³، الأمر الذي وضع محاكم دبي في مقدمة محاكم العالم كأول محكمة تختصر درجات التقاضي الثلاث في محكمة وحدة.

الفوائد المحققة:

- تبسيط إجراءات التقاضي.
- عدم حاجة المتقاضين لحضور جلسات المرافعة، وإنما حضور جلسة واحدة أو جلسات عن بعد بدلاً من القيام بـ15 رحلة هي متوسط عدد الرحلات إلى مبنى المحاكم في حالة التقاضي الاعتيادي.
- الحفاظ على وقت وحقوق المتقاضين عبر إصدار أحكام قطعية واجبة التنفيذ خلال شهر بدلاً من 305 أيام هي متوسط الوقت اللازم للتقاضي في الوضع الاعتيادي (ابتداءً من التحضير للقضية وصولاً إلى محكمة التمييز).
- تقليل تكلفة التقاضي؛ حيث يلتزم المدعي بسداد رسم واحد فقط بدلاً من سداد رسم لكل درجة من درجات التقاضي في القضايا الاعتيادية، إذ لا تتجاوز تكلفة المحكمة C³ تكلفة ثلاثة قضاة وأمين سر، بدلاً من تكلفة 11 قاضياً و3 أمناء سر في التقاضي الاعتيادي.
- دعم انفراد دبي عالمياً بنظام قضائي غير مسبوق يعتمد المحاكم الا ورقية.

مقارنة بين القضاء الاعتيادي ومحكمة C³

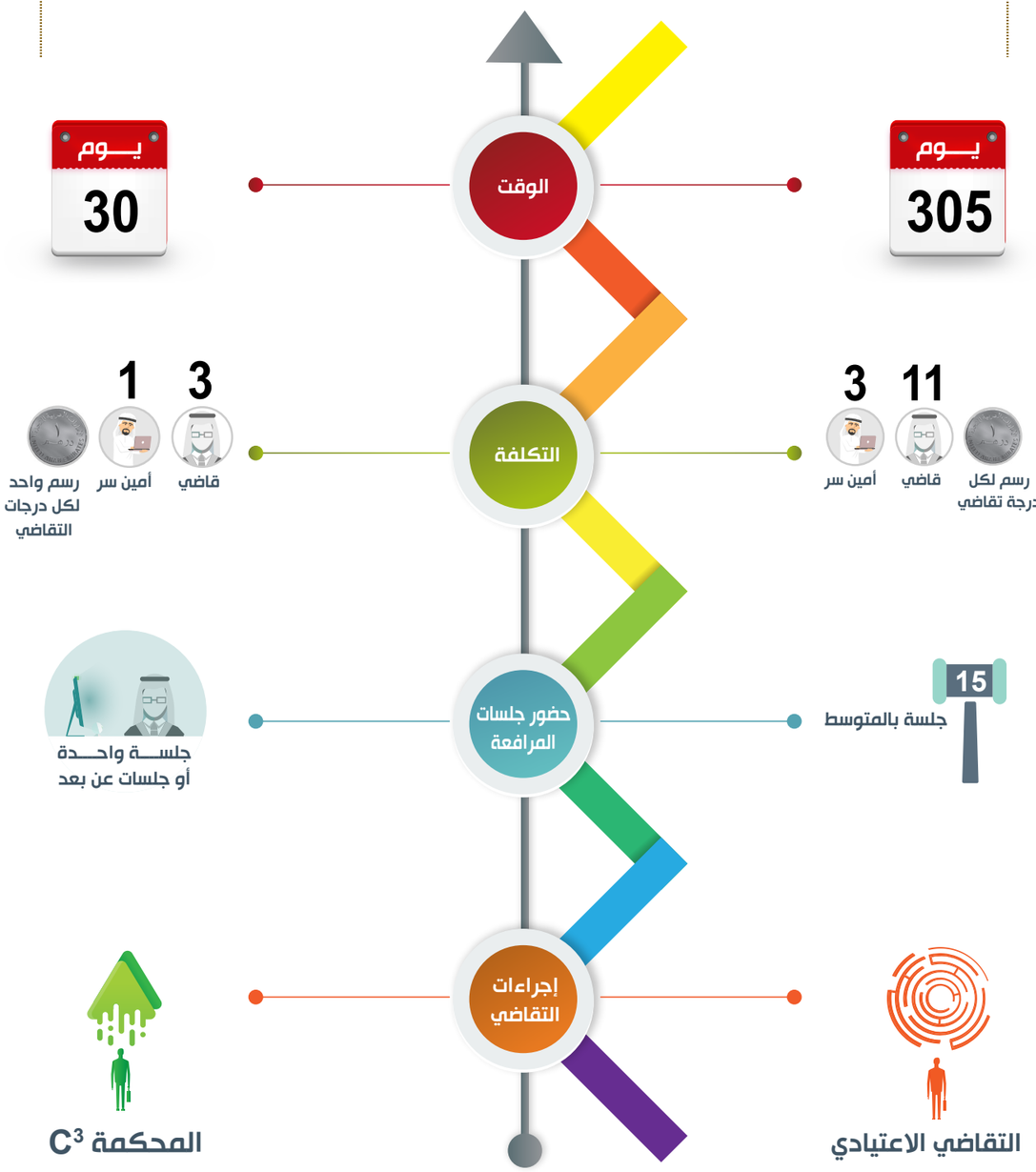

المستوى الأول
المستوى الثاني
معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل
معدل الفصل العام
معدل دقة الأحكام
معدل الاسناد العام
نسبة و عمر القضايا المتداولة
نسبة التسوية الودية
معدل مدة التنفيذ العام
معدل مدة التنفيذ
التميز الدولي (التنافسية)
نسبة رضا المتعاملين
نسبة رضا المجتمع
فعالية تحول
الخدمات الالكترونية والذكية
جودة خدمات المتعاملين
فعالية تبني
الخدمات الالكترونية والذكية
كفاءة استغلال القدرات
الابتكار و تطوير الموارد
دراسات و بحوث استشراف المستقبل

الريادة والتنافسية
الذكاء والاستدامة
الابتكار واستشراف المستقبل
الخارطة الاستراتيجية

واصلت محاكم دبي تبنيها للمسرعات الحكومية في عام 2018، وقد شهدت مبادرة فريق المسرعات الحكومية نشاطاً لافتاً في العام الماضي، حيث تم إعداد ورفع "اللائحة التنظيمية لقانون الإجراءات المدنية" المختصة بإعادة هندسة الإجراءات القضائية وتم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 2018/12/9 ونشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 2018/12/16، وقد تضمنت اللائحة ما يلي:

- تغيير إجراءات الإعلانات بإعطاء الأولوية للإعلان باستخدام التقنيات الحديثة بما يتواكب وتوجه محاكم دبي للتحول الذكي إضافة إلى (سرعة التقاضي+ محاكم بلا ورق) وتوسيع الاختصاص المكاني لتنفيذها في جميع إمارات الدولة دون حاجة إلى إجراء الإنابات للمحاكم الأخرى بما أسهم في تقليص الإجراءات وتسريعها.
- قبول حضور المفوضين العاملين في الأشخاص الاعتبارية الخاصة دون تطلب حضور محامي أو مدير الشركة شخصياً بما يسهم في تسريع الإجراءات وتخفيف النفقات.
- استحداث محاكم الجلسة الواحدة في القضايا التجارية والمدنية والعمالية التي لا تجاوز مبلغ 100 ألف درهم والمطالبات بالأجور وما في حكمها التي لا تجاوز مبلغ 200 ألف درهم.
- تفويض صلاحيات واختصاصات قاضي أمر الأداء بالفصل في المطالبات المالية الثابتة بالكتابة المستندية أو الإلكترونية بدون وضع حد أقصى للقيمة.
- تغيير منهجية كتابة الأحكام الجزئية التي لا تجاوز مبلغ مليون درهم من الأحكام المطولة إلى الأحكام المختصرة في التسبيب.
- تغيير منهجية التقاضي في أوامر الأداء وإنفاذ العقود التجارية للمطالبات المالية من التقاضي التقليدي إلى التقاضي السريع والتي قلصت من عمر التقاضي إلى 70% من مدة القضية من تاريخ التسجيل.
- رفع النصاب الانتهائي للمحاكم الابتدائية إلى خمسين ألف درهم.
- رفع النصاب الانتهائي لمحكمة الاستئناف إلى خمسمائة ألف درهم.
- استحداث نظام غرفة المشورة في المحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف ما يساهم في تسريع إصدار الأحكام وسرعة التقاضي.
- إعادة هندسة إشكالات التنفيذ وطريقة الطعن عليها بما يسهم في تسريع إجراءات التنفيذ.
- توسيع الإختصاص المكاني لقاضي التنفيذ ليشمل جميع إمارات الدولة مباشرة بما يساهم في اختصار الإجراءات وتسريعها.
- استحداث منظومة جديدة لتنفيذ السندات التنفيذية والقرارات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية لخصوصيتها ولتسريع إجراءاتها.

وفي شأن متصل؛ أسهم فريق محاكم دبي للمساهمة في أعمال سباق بناة المدينة لحكومة دبي في تطوير عدد من الخدمات خلال عام 2018 بالتعاون مع عدد من الجهات المعنية، وهذه الخدمات هي:

- خدمة تأهيل النزلاء.
- خدمة الاستشارات الأسرية.
- تفعيل الكاتب العدل الخاص.
- الرعاية الاجتماعية.
- خدمة تنفيذ سندات المحاكم.
- خدمات محاكم دبي (خدمة المحامين والخبراء - خدمة بلاغات الشيكات المرتجعة).

كما تم تطوير خدمات الرعايا والأحداث وذلك بتفعيل خدمات التقاضي عن بعد حيث إنها من أهم الخدمات التي تقدمها الدائرة لتسهيل عملية التقاضي وتقليص رحلة المتقاضين، باستخدام تقنيات مرئية حديثة، إذ تندرج تحت هذه الخدمة العديد من المبادرات المختلفة التي تصب في استخدام البرامج المرئية، ومنها: مبادرة الجلسات عن بعد إضافة إلى مبادرة "ذرى" حيث تعتبر هذه المبادرات نقلة نوعية في أسلوب التقاضي على مستوى العالم وذلك عن طريق تبني فكرة التقنية المرئية في المجال القضائي، ومن شأنها ابتكار الحلول الفعالة التي تسعد الناس، وتضمن الرفاه للمجتمع.

الخدمات الإلكترونية والذكية

439,325
إجمالي الطلبات الذكية المقدمة

9,459
إجمالي مستخدمي التطبيقات الذكية

تم اتخاذ القرارت عبر
الطلبات الذكية

محكمة الأحوال الشخصية	26,542
المحكمة التجارية	72,271
محكمة التنفيذ	204,362
المحكمة العقارية	12,705
المحكمة العمالية	38,865
المحكمة المدنية	25,773
المجموع	380,518

التحويل البنكي

	2017	2018
عدد السندات الكلي	23,877	27,539
سندات الشيكات	9,881	6,679
سندات التحويل البنكي	13,996	20,860
نسبة الشيكات	41.38%	24.25%
نسبة التحويل البنكي	58.62%	75.75%

قريب
عدد المعاملات المنجزة - فرع حتّا فقط

2017	2018
104	137

كما أن محقق عام 2017 تم احتسابه من شهر مايو

السالفة
تهدف خدمات تسجيل القضايا عن بُعد لتنفيذ المعاملات عن طريق الموقع الالكتروني للمحاكم. حيث يقوم المتعامل بإدخال بيانات القضية والأطراف وإرفاق الوثائق المطلوبة، وبعد التدقيق على المعاملة من قبل الوحدة المختصة بالمحاكم والموافقة عليها، يقوم العميل بدفع الرسوم إلكترونياً حيث يتم تسجيل القضية وإسنادها لدائرة قضائية وتحديد الجلسة الأولى.

2018	
62,042	مجموع القضايا الإلكترونية
14,878	مجموع قضايا الكاونتر
80.65%	نسبة إجمالي التسجيل الإلكتروني

خدمة الانتقال الكاتب العدل
يستطيع عملاء محاكم دبي عن طريقها الحصول على خدمات الكاتب العدل إلى أماكن إقامتهم داخل إمارة دبي؛ وذلك لتسهيل الإجراءات وتقديم خدمات متميزة لهم

825	الانتقال للحالات الخاصة
3895	الانتقال للحالات الغير خاصة

عند الطلب: الانتقال
خدمة (انتقال) يستطيع عملاء محاكم دبي عن طريقها الحصول على خدمات الانتقال إلى أماكن إقامتهم داخل إمارة دبي؛ وذلك لتسهيل الإجراءات وتقديم خدمات متميزة لهم.

عدد المستفيدين من الخدمة	2017	2018
	75	97

ذرى

1028	من الإدارة العامة للتحريات
1695	من الإدارة العامة للمؤسسات العقابية و الإصلاحية

المزادات الذكية

عدد المزادات الذكية	3180
عدد الحجوزات الذكية	2230
إيرادات البيع بالدرهم	1042976111

نظام انابات الهيئات القضائية

4736	عدد الانابات الصادرة و الواردة

البنية التحتية واستمرارية الأعمال

من جديد؛ أثبتت البنة التحتية لمحاكم دبي كفاءة عالية في جميع المؤشرات التي تم رصدها، بل إن بعضها أثبت تفوقه على القيم المستهدفة بنسبة كبيرة قاربت 25%، كما أثبتت تلك البنية حصانتها التامة ضد أي نوع من التهديدات الإلكترونية حيث لم يحدث أي اختراق للأنظمة الإلكترونية للمحاكم على الإطلاق، وقد جاءت نتائج مؤشرات البنية التحتية لعام 2018 على النحو المبين في الجدول المرفق.

المؤشر	المستهدف (بحسب نظام راصد)	المحقق (نتائج الربع 4)
نسبة توفر الخدمات الإلكترونية الذكية (نسبة وكفاءة استخدام التقنية).	%99.8	%99.79
نسبة توفر الشبكة الداخلية للأفرع.	%75	%99.99
نسبة التهديدات الأمنية المعلوماتية المحلولة.	%90	%100
عدد الاختراقات الإلكترونية الناجحة.	0	0
نسبة ترقية البنية التحتية للإصدارات الموصى بها (حداثة التقنية)	%90	%97.8
نسبة ترقية الأنظمة للإصدارات الموصى بها	%75	%91.66
نسبة إنجاز الاختبار الدوري لخطة التعافي من الكوارث	2	2

وجهتي.. لتسريع إنجاز المعاملات

عبارة عن "كاونتر" خدمة في صالة الخدمات المركزية، يهدف للرد على جميع أنواع استفسارات المتعاملين بأسلوب سهل من خلال موافاتهم بمعلومات واضحة مفصّلة تسهل معرفة القنوات الصحيحة والإجراءات المتبعة والمستندات المطلوبة للخدمة، وهي تقدم الخدمات التالية:

1- الرد على استفسارات المتقاضين.
2- خدمة "شور" للاستشارات القانونية المجانية.
3- الاشتراك في خدمات محاكم دبي الإلكترونية والذكية.
4- طلبات الاستعلام العقاري.

ويتم في إطار هذه الخدمة تزويد المتعاملين بخرائط إجراءات محاكم دبي بثلاث لغات هي: العربية، والإنجليزية، والأردو.

البيان	2017	2018
عدد النشرات التعريفية المنشورة عن الإجراءات والخدمات	8	8

شور: الاستشارات القانونية المجّانية

البيان	2017	2018
عدد المكاتب	82	90
عدد المستفيدين	1,360	1,514

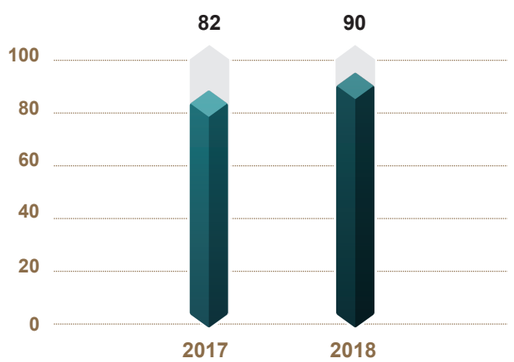

المكتبة القانونية

واصلت المكتبة القانونية بمحاكم دبي أداء أدوارها التثقيفية والتوعوية والعلمية كمنارة من منارات الفكر القانوني ليس على مستوى الدولة وحسب، وإنما على المستوى الإقليمي أيضاً، وقد واصلت في العام الماضي مسيرتها عبر العديد من الفعاليات والمشاركات القيمة، حيث حظيت منصاتها بإقبال مميز على الدوام وأسهمت في إحداث نقلة نوعية في هذا المجال من المعرفة، وكان أبرزها المشاركة في ثلاثة معارض كبيرة على مستوى الدولة، هي:

- الدورة 28 من معرض أبوظبي الدولي للكتاب.
- الدورة 37 من معرض الشارقة الدولي للكتاب.
- معرض الكتاب القانوني (الذي تنظمه النيابة العامة سنوياً).

أما من حيث الإصدارات؛ فقد أضافت المحاكم في العام الماضي 17 إصداراً لآلاف الإصدارات والعناوين السابقة لديها في شتى المجالات ذات الصلة، وقد حققت مشاركات المكتبة في المعارض معدلات رضا مرتفعة كما في السنوات الماضية، حيث بلغ رضا المتعاملين عن جناح محاكم دبي في معرض الشارقة الدولي للكتاب

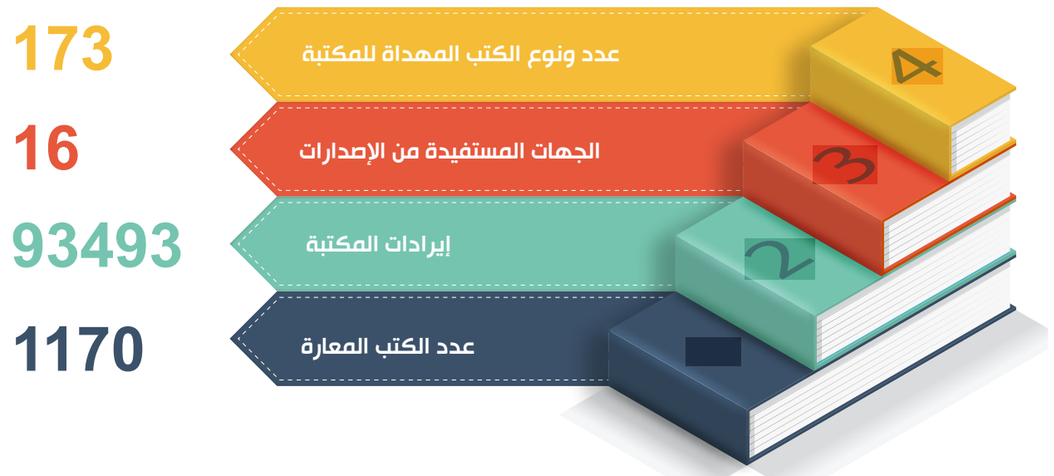

على سبيل المثال مستوى 100% في عام 2017، كما بلغ مستوى رضا المتعاملين عن المكتبة القانونية 99% في العام نفسه.

نحو المزيد من الإثراء المعرفي والعطاء الثقافي

كما واصلت المكتبة فعاليات مبادرة الإثراء المعرفي (تبادل الإهداءات)، حيث استفادت 11 جهة من إهداءات المكتبة، في حين تلقت المكتبة إهداءات من 11 جهة أيضاً، تمثلت بـ 173 كتاباً منها 137 كتاباً في المجالات القانونية و36 كتاباً في المجالات العامة، وقد حظيت المبادرة بنسبة رضا بلغت 100% لدى الجهات متلقية الإهداءات.

م	الجهات المتحصل على إهداءاتها	الجهات المهدي لها
1	أكاديمية شرطة دبي	أكاديمية شرطة دبي
2	النيابة العامة	النيابة العامة
3	معهد دبي القضائي	معهد دبي القضائي
4	أكاديمية العلوم الشرطية	اكاديمية العلوم الشرطية
5	مركز حمدان بن محمد	هيئة الطرق والمواصلات
6	مركز الكتب والتوثيق	الإدارة العامة للمرور
7	دار زين الحقوقية	التفتيش القضائي
8	القاضي د.محمد حنفي	مديرية القضاء العسكري
9	ندوة الثقافة والعلوم	مركز حمدان بن محمد
10	مركز استشراف المستقبل - شرطة دبي	مركز الكتب والتوثيق
11	دائرة القضاء - أبوظبي	اللجنة العليا للمسؤولية الطبية

الإعلام والاتصال
مؤشرات الأداء

عدد التغطيات الإعلامية
(الإذاعة + التلفزيون + الصحف)

2018
687

قنوات التواصل مع الفئات المعنية

شهدت قنوات التواصل الجماهيري ومستويات التواصل مع الفئات المعنية في المجتمع لا سيما المتعاملين نشاطاً لافتاً في العام الماضي، تجلت في الزيادة الكبيرة لعدد التغطيات التي حظيت بها المحاكم في الإذاعات والتلفزيونات والصحف، الأمر الذي يعكس الحيوية التي تتمتع بها المحاكم واتساع نطاق أعمالها ومبادراتها، كما حصل الأمر نفسه على صعيد وسائل التواصل الاجتماعي، إذ نمت أعداد متابعي حسابات المحاكم بواقع 63% مقارنة بالعام الماضي.

إجمالي عدد المتابعين لحسابات محاكم دبي

2018	2017
117,460	71,905

31,635	2,649	199	31,635
خبر	خبر	فيديو	تعريدة

2

عدد مراكز العضيد لتقديم الخدمات التي تم افتتاحها ضمن الخطة

ترخيص مراكز الخدمة - الطباعة - مع ضمان مراجعة أداء المركز وجودة الخدمات المقدمة به ومدى التزامه بالمعايير المحددة من قبل دائرة محاكم دبي.

عام زايد.. فعاليات تليق بالحدث

شهدت محاكم دبي استجابة مميزة لاستحقاقات "عام زايد" على مدار العام، أسهمت فيها مختلف الإدارات والوحدات التنظيمية وفرق العمل التابعة للمحاكم، حيث تم تنظيم وإطلاق نحو 15 مبادرة مختلفة في شتى الميادين والمجالات الإنسانية والدينية والتثقيفية والرياضية وسواها، والتي جسدت بمجموعها القيم النبيلة التي غرسها الوالد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- في نفوس الأجيال اللاحقة، وهي مستعرضة في الجدول المرفق.

تدشين "مكتبة عام زايد" في شهر القراءة

تجلت المبادرة بتدشين "مكتبة عام زايد" تزامناً مع شهر القراءة، وتأتي المبادرة استكمالاً لسلسلة المبادرات التي أطلقتها محاكم دبي بتنظيم من إدارة الاتصال والتسويق المؤسسي في شهر القراءة، للإسهام في ترسيخ ثقافة العلم والمعرفة ودعم سلسلة المشروعات الثقافية والفكرية والمعرفية.

تنظيم الدورة الثانية عشرة من البطولة الداخلية لكرة القدم تحت شعار عام زايد

نظمت اللجنة الرياضية بمحاكم دبي "البطولة الداخلية لكرة القدم" في دورتها الثانية عشرة تحت شعار "عام زايد"، وذلك تعزيزاً لثقافة اللياقة البدنية وسعياً منها لجعل دبي إحدى أكثر المدن نشاطاً وممارسةً للرياضة على مستوى العالم، وقد ضمّت البطولة 6 فرقٍ متنافسة.

جمع مساهمات من الموظفين لتمكين 20 يتيماً من أداء مناسك العمرة.

قام فريق إسعاد الموظفين في محاكم دبي بجمع مساهمات الموظفين لمبادرة "عمرة الأيتام" بالتعاون مع جمعية بيت الخير، ضمن فعاليات عام زايد، حيث تم جمع أكثر من 45 ألف درهم، لإرسال 20 يتيماً لأداء مناسك العمرة، وتعد هذه المبادرة أحد المبادرات والأنشطة الاجتماعية التي يحرص الفريق على تنظيمها لموظفيه بهدف تعزيز روح الأسرة الواحدة.

توزيع كتاب "بقوة الاتحاد - صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان: القائد والدولة" للمتعاملين.

تم توزيع كتاب "بقوة الاتحاد-صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان: القائد والدولة" على المتعاملين بالتزامن مع عام زايد، للتعريف بالدور المحوري للقائد وفكره الملهم ورؤيته الثاقبة والعزيمة في بناء صرح دولة الإمارات العربية المتحدة بجانب إخوانه حكام الإمارات، وقد جاء ذلك ضمن مبادرات شهر القراءة، التي نفذتها إدارة إسعاد المتعاملين.

تنظيم معرض زايد في مبنى الأحوال الشخصية.

حيث نظم نادي المبدعين في محاكم دبي معرض زايد تقديراً لجهود الوالد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- في تحقيق العدالة وترسيخها بين كافة فئات المجتمع، وقد جرت فعاليات المعرض بالتزامن مع احتفالات اليوم الوطني.

توقيع مذكرة تفاهم مع بنك دبي الإسلامي لتنمية روح التكافل الاجتماعي.

وقعت محاكم دبي وبنك دبي الإسلامي اتفاقية تعاون لدعم وتطبيق مفهوم المسؤولية المجتمعية، وتطوير أطر الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، من خلال تقديم الدعم المادي للجنة "محاكم الخير" لدى محاكم دبي.

المشاركة في الدورة السابعة من حملة (رمضان أمان).

شارك مجلس "الجوهرة" النسائي في محاكم دبي، مع الفريق التطوعي من موظفات الدائرة، في حملة "رمضان أمان" في دورتها السابعة تحت شعار "لا تجعل صيامك عذراً للمخالفات المرورية"، وتنظيم جمعية الإحسان الخيرية، وذلك من منطلق الحرص على تعزيز المشاركة المجتمعية والقيام بالأعمال الخيرية.

إيفاد 25 موظفاً من المراسلين والعاملين بالدائرة من ذوي الدخل المحدود لأداء مناسك العمرة.

قام فريق "هرمون السعادة" بإدارة خدمات القضايا في محاكم دبي بجمع مساهمات بلغت 25 ألف درهم، لإيفاد 25 من المراسلين والعاملين بالدائرة من ذوي الدخل المحدود لأداء مناسك العمرة، وتعد هذه المبادرة إحدى المبادرات والأنشطة الاجتماعية التي يحرص الفريق على تنظيمها لموظفيه بهدف تعزيز روح الأسرة الواحدة، وإيماناً منه بأهمية توفير أجواء العطاء للموظفين.

توقيع مذكرة تفاهم مع "مصرف الإمارات الإسلامي" لتحقيق مبادرات مجتمعية

وقعت كل من محاكم دبي ومصرف الإمارات الإسلامي اتفاقية تعاون لتحقيق مبادرات مجتمعية على هامش المشاركة في معرض دبي الدولي للإنجازات الحكومية 2018، لتعزيز التعاون المشترك بين الجهتين بشكل يتوافق مع تطلعاتها الاستراتيجية للوصول إلى رؤية الدائرة "محاكم رائدة متميزة عالمياً".

2000 مستفيدٍ من مبادرات المعرفة في "عام زايد".

حيث نظم قسم إدارة المعرفة بمحاكم دبي مبادرته التطوّعية المعرفية، والتي تضمنت 21 فعالية معرفية، شملت محاضراتٍ وورشاً تدريبية، استفاد منها أكثر من 2000 موظف، ينتسبون لعدد من الدوائر والمؤسسات الحكومية المحلية والاتحادية.

الاحتفاء بيوم زايد للعمل الإنساني.

أولت محاكم اهتماماً خاصاً للاحتفاء بيوم زايد للعمل الإنساني، والذي يوافق 19 رمضان من كل عام وذلك لتزامنه هذه المرة مع "عام زايد"، من خلال الكثير من المبادرات الخيرية والإنسانية، ولطالما اعتبرت المحاكم هذه المناسبة فرصة للتعبير عن المحبة التي يكنها شعب الإمارات والمقيمين على أرضها ومختلف شعوب العالم لواحد من أكثر الشخصيات إنسانية في التاريخ.

تنظيم ندوة "زايد والتسامح".

تم تنظيم ندوة بعنوان "زايد والتسامح"، ضمن فعاليات محاكم دبي في المهرجان الوطني للتسامح، وذلك سعياً منها لتعزيز ثقافة التسامح في المجتمع الإماراتي، حيث تناولت الندوة دور المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- في تسامح المجتمع الإماراتي وتقاربه.

الاحتفال بـ "يوم المرأة الإماراتية" تحت شعار "المرأة على نهج زايد".

احتفلت محاكم دبي بـ "يوم المرأة الإماراتية" تحت شعار "المرأة على نهج زايد"، حيث جرى استعراض ما حققته المرأة الإماراتية من إنجازات ومكتسبات وطنية، وما أنجزته محاكم دبي في مجال تمكين المرأة، لاسيما أنها ضمت في صفوف موظفيها 465 موظفة منهن 5 قاضيات في السلك القضائي، مع الإشادة بالدور الحيوي الذي لعبه المجلس النسائي بالمحاكم في تنظيم عدد من المبادرات والبرامج المتميزة على مستوى حكومة دبي.

زيارة مدرسة الأقصى ومدرسة سارة في "يوم الطفل الإماراتي".

زار سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي مدرسة الأقصى للتعليم الأساسي للبنين، ومدرسة سارة للتعليم الأساسي للبنات بمنطقة دبي التعليمية، وتم في إطار الزيارة تقديم محاضرات توعوية وتنظيم فعاليات لتعريف الطلبة بحقوقهم ووجباتهم في "يوم الطفل الإماراتي"، استجابة من الدائرة لدعم البرامج التوعوية والوقائية للمجتمع.

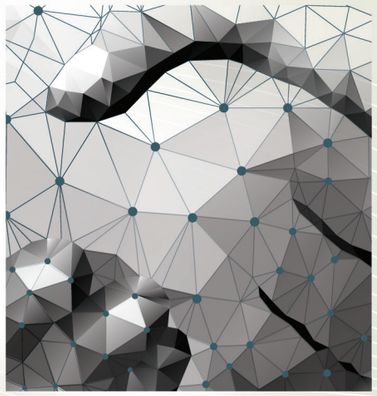

الباب الثاني:

مؤشرات الأداء

المحاكم بالأرقام

مجموع القضايا

the Family Guidance

المحكمة الابتدائية
2018: 29,987
2017: 27,830

+

محكمة الاستئناف
2018: 10,519
2017: 9,195

+

محكمة التمييز
2018: 2,946
2017: 2,715

مجموع التسويات الودية

مركز التسوية الودية للمنازعات
(مدني - تجاري - عقاري)
2018: 1,450

+

محكمة الأحوال الشخصية
(إصلاح أسري +دعاوى الأسرة + تركات مسلمين وغير مسلمين)
2018: 6,613

+

تسويات محكمة التنفيذ
2018: 731

الإنتاجية حسب القضايا المسجلة في المحاكم الثلاث (مدني)

2018	2017
43,452	39,740

=

2018: 8,794 =

عدد القضايا المسجلة في المحاكم الابتدائية التخصصية لعام 2018

البيان	2018
المحكمة المدنية	4,133
المحكمة التجارية	7,775
المحكمة العقارية	1,059
المحكمة العمالية	14,519
محكمة الأحوال الشخصية	2,500
إجمالي أعداد القضايا المسجلة في المحاكم الابتدائية	29,987

وسنعرض في الصفحات الآتية من هذا التقرير مؤشرات الأداء لعام 2018 في محاكم دبي بدرجاتها الثلاث الابتدائية والاستئناف والتمييز، مع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات الخاصة بالمصطلحات الآتية:

المؤشرات	التعريف
معدل الإسناد في المحاكم الابتدائية	معدل عدد الأيام من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة.
القضايا المتداولة لأكثر من عام	الدعاوى التي سجلت منذ أكثر من عام ومازالت متداولة.
عمر القضايا المتداولة (نسبة القضايا أكثر من سنتين)	الدعاوى التي سجلت منذ أكثر من عامين ومازالت متداولة.
معدل مدة الحكم من أول جلسة	مدة تداول الدعوى من تاريخ أول جلسة حتى إصدار الحكم.
معدل الفصل العام	معدل الأحكام الصادرة خلال العام.
معدل دقة الأحكام الجزئي	معدل الأحكام (الجزئي) المؤيدة من الأحكام التي تم الطعن عليها.
معدل دقة الأحكام الكلي	معدل الأحكام (الكلي) المؤيدة من الأحكام التي تم الطعن عليها.
نسبة وعمر القضايا المتداولة أحوال نفس مسلمين	عدد القضايا أحوال نفس مسلمين التي تجاوزت مدة تداولها أكثر من ستة أشهر.
نسبة وعمر القضايا المتداولة أحوال نفس غير مسلمين	عدد القضايا أحوال نفس غير مسلمين التي تجاوزت مدة تداولها أكثر من ستة أشهر.
الإنتاجية القضائية	عدد الأحكام الذي يصدرها القاضي خلال العام.
متوسط زمن اتخاذ القرار على الطلبات من الإسناد إلى اعتماده	معدل مدة إصدار القرار منذ إسناد الطلب للقاضي لحين البتّ فيه.
معدل دقة أحكام وقرارات التنفيذ-دقة القرارات المؤيدة	معدل الأحكام والقرارات التنفيذية المؤيدة من المطعون عليها.
نسبة القضايا التي أصدر فيها قضاة التنفيذ أحكاماً	عدد الأحكام التي يصدرها قاضي التنفيذ خلال العام.

المحاكم الابتدائية

وتمثل أولى درجات التقاضي في إمارة دبي، وتتكون من محاكم متخصصة هي المحكمة المدنية، محكمة الأحوال الشخصية، المحكمة التجارية، المحكمة الجزائية، المحكمة العمالية، المحكمة العقارية وأخيراً محكمة التنفيذ التي تم استحداثها في نهاية عام 2016، حيث سنستعرض في الصفحات القادمة من هذا التقرير نتائج مؤشرات الأداء في تلك المحاكم، والتي استقبلت 29,987 قضية خلال العام الماضي، وشهدت تحقيق تقدم لافت على صعيد معظم المؤشرات مقارنة بالعام 2017، كما هو مبين في الجداول والرسوم المرفقة.

“29,987 قضية”

معدل مدة الحكم من أول جلسة

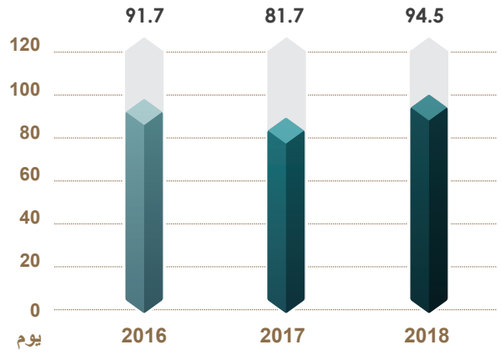

معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل

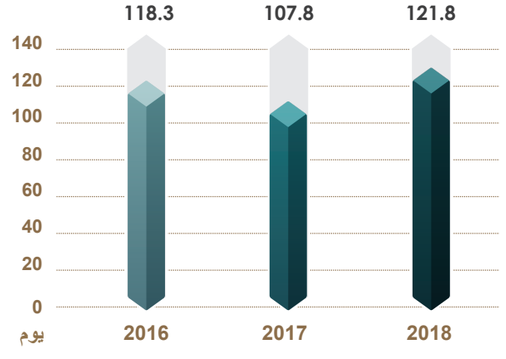

معدل الفصل العام

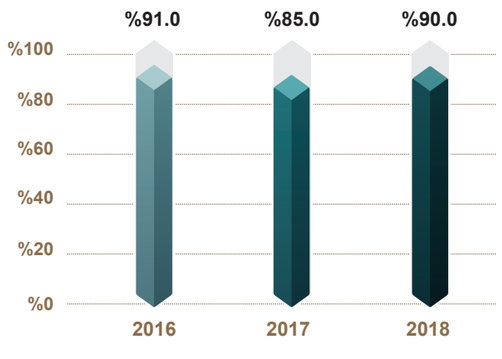

إدارة إعداد الدعاوى
Case Preparation Department

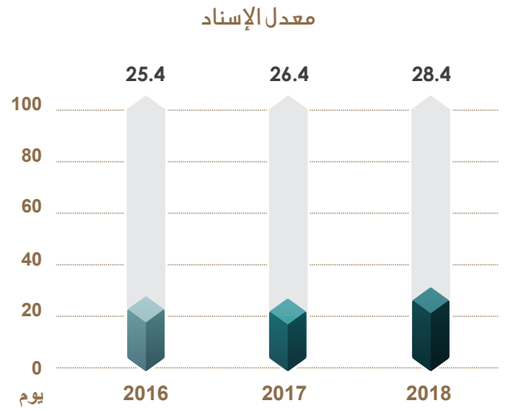
معدل الإسناد
25.4
26.4
28.4
100
80
60
40
20
0
يوم
2016
2017
2018

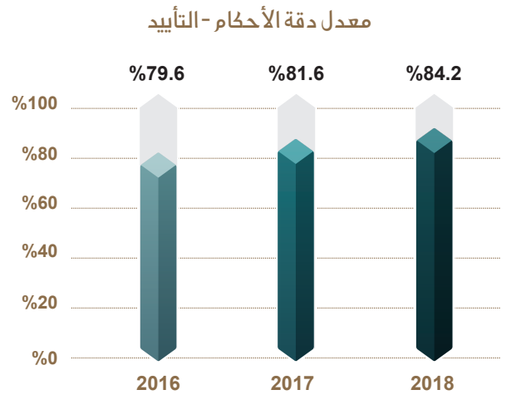
معدل دقة الأحكام - التأييد
%79.6
%81.6
%84.2
%100
%80
%60
%40
%20
%0
2016
2017
2018

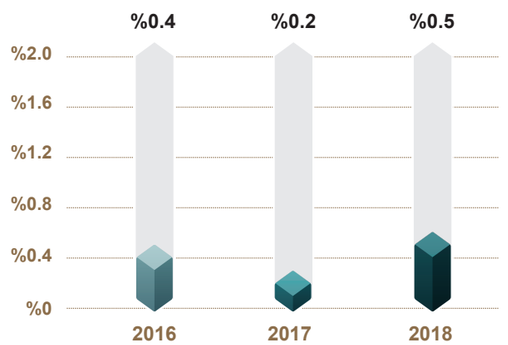
عمر القضايا المتداولة (نسبة القضايا أكثر من سنتين)
%0.4
%0.2
%0.5
%2.0
%1.6
%1.2
%0.8
%0.4
%0
2016
2017
2018

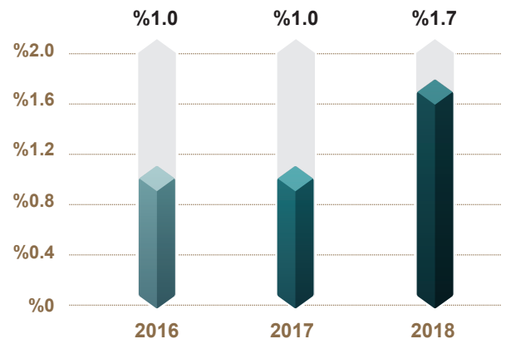
القضايا المتداولة أكثر من سنة عام
%1.0
%1.0
%1.7
%2.0
%1.6
%1.2
%0.8
%0.4
%0
2016
2017
2018

المحكمة المدنية

القاضي أحمد إبراهيم سيف
رئيس المحكمة المدنية

هي إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، وتختص بالنظر في الدعاوى المدنية الكلية والجزئية، ويرأس هذه المحكمة رئيس محكمة يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية،وقد بلغ إجمالي عدد القضايا المسجلة لديها 4,133 قضية في عام 2018، حيث تم تحقيق تحسن في معظم المؤشرات،لا سيما مؤشر "معدل مدة الحكم من أول جلسة" حيث نجحت المحكمة في تخفيض معدل المدة عن القيمة المستهدفة،وكذلك مؤشري معدل دقة الأحكام الجزئي والكلي مقارنة بنتائج المؤشرين في عام 2017.

وعلى صعيد المبادرات التي تمت في عام 2018؛ تبنت المحكمة المدنية مبادرة الملف الذكي (وهي مبادرة مشتركة بين عدد من المحاكم الابتدائية)، وتأتي لتحقيق سعادة المتقاضين وتسهيل مسار التقاضي، وذلك استجابةً للتوجهات الحكومية على مستوى الدولة بأسرها بتعزيز أتمتة الخدمات والتوسع في الخدمات والتطبيقات الذكية بهدف تعزيز المواقع الريادية للدولة، ورفع مستويات الكفاءة والجودة وسعادة المجتمع.

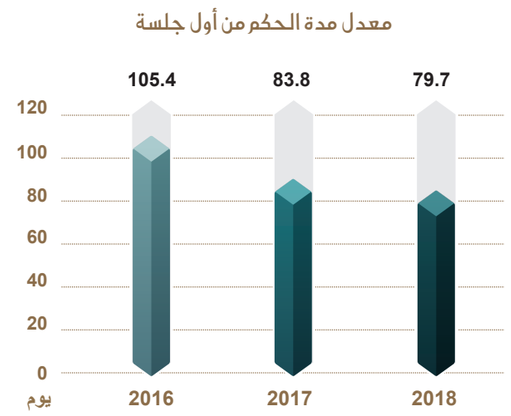

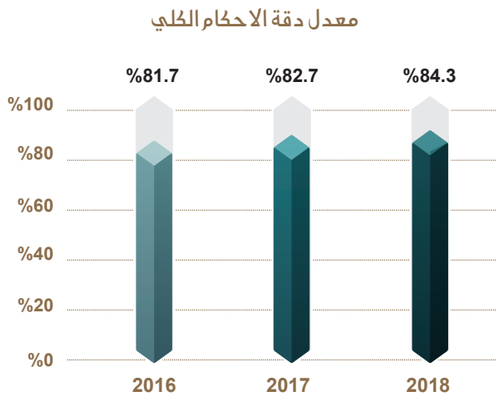

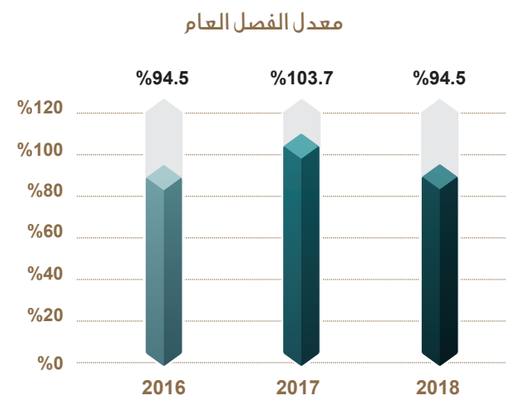

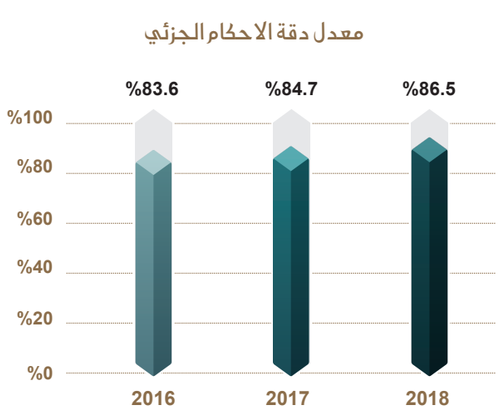

القاضي محمد السبوسي
رئيس المحكمة التجارية

المحكمة التجارية

هي إحدى المحاكم الابتدائية المتخصصة، وتمثل دولة الإمارات في محور إنفاذ العقود ضمن تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي والذي حلت محاكم دبي بموجبه في المرتبة التاسعة عالمياً في عام 2019 والأولى إقليمياً للسنة الرابعة على التوالي.

تختص المحكمة التجارية بالنظر في الدعاوى التجارية التي يهدف بها رافعوها إلى حماية مراكز قانونية أو حقوق مالية أو عينية مترتبة على أعمال أو معاملات تجارية بحكم ماهيتها، أو بحكم المزاولة على سبيل الاحتراف، أو المترتبة جراء التصرفات والمعاملات التجارية.

وقد شهد العام الماضي تسجيل 7,775 قضية لدى هذه المحكمة، كما تم تحقيق تقدم ملموس في جميع المؤشرات المدروسة مقارنة بعام 2017.

وحول أبرز إنجازات المحكمة في العام الماضي، فقد عملت - مع فريق المسرعات - على إعداد ورفع "اللائحة التنظيمية لقانون الإجراءات المدنية" المختصة بإعادة هندسة الإجراءات القضائية التي تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 2019/12/9، وكان أبرز ما تضمنته تغيير منهجية التقاضي في إنفاذ العقود التجارية من التقاضي التقليدي إلى تقاضي سريع متجانس مع المبادئ التي أعلنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، لا سيما المبدأ الثاني (لا أحد فوق القانون) والذي نصّ على أن "التأخر في العدالة ظلم"، لذا تضمنت الإجراءات القضائية المحدثة عدداً من الجوانب التي من شأنها توظيف التقنية الحديثة في العمل القضائي، وتحديد الضوابط التي تسهم في تسريع وتيرة العمل دون الإخلال بجودة الأحكام، وقد تم التطرق إليها بالتفصيل في الباب الأول من هذا التقرير ضمن مبادرة فريق المسرعات الحكومية.

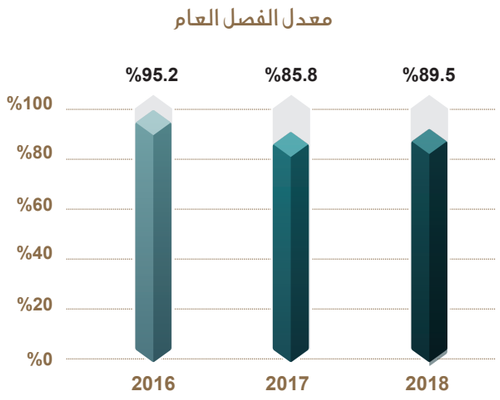

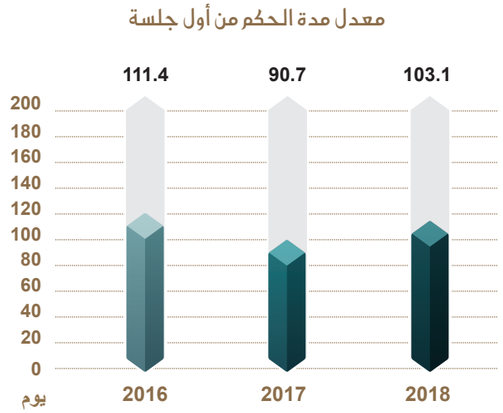

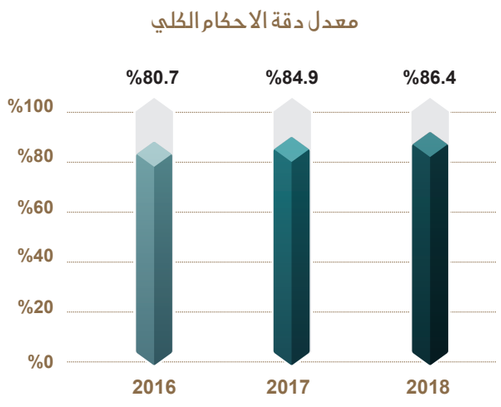

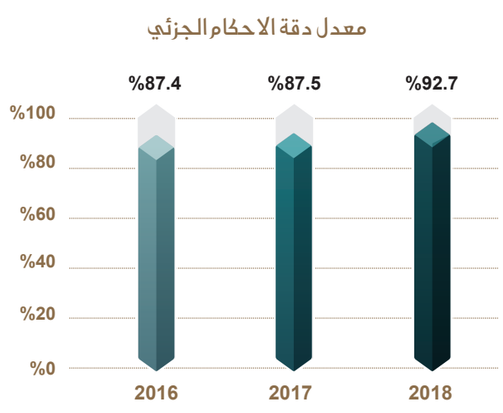

المحكمة العقارية

القاضي أحمد الظنحاني
رئيس المحكمة العقارية

وهي إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، وتختص بالنظر في الدعاوى العقارية الكلية والجزئية، ويرأس هذه المحكمة رئيس محكمة يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية، وتختص المحكمة العقارية بالنزاعات والخصومات المترتبة والناتجة عن المعاملات والعقود الماسة والمتصلة بحقوق ملكية العقارات، وأية حقوق عينية أو تابعة، وتستثنى من ذلك الروابط الإيجارية التي تقل مدتها عن عشر سنوات، وتعتمد في أدائها على خطة استراتيجية وأهداف تواكب تطلعات الحكومة ومحاكم دبي.

تم في هذه المحكمة تسجيل 1,059 قضية في عام 2018، وشهدت نتائج المؤشرات تحسنا لافتاً في مؤشري معدل دقة الأحكام الجزئي والكلي قياساً بنتائجهما في عام 2017.

وعلى صعيد المبادرات التي تمت في عام 2018؛ تبنت المحكمة المدنية مبادرة الملف الذكي (وهي مبادرة مشتركة بين عدد من المحاكم الابتدائية)، وتأتي لتحقيق سعادة المتقاضين وتسهيل مسار التقاضي، وذلك استجابةً للتوجهات الحكومية على مستوى الدولة بأسرها بتعزيز أتمتة الخدمات والتوسع في الخدمات والتطبيقات الذكية بهدف تعزيز المواقع الريادية للدولة، ورفع مستويات الكفاءة والجودة وسعادة المجتمع.

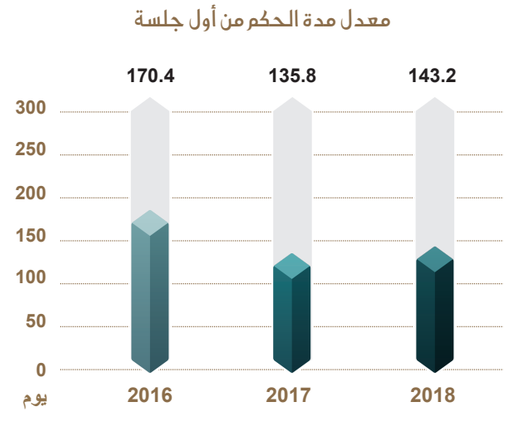

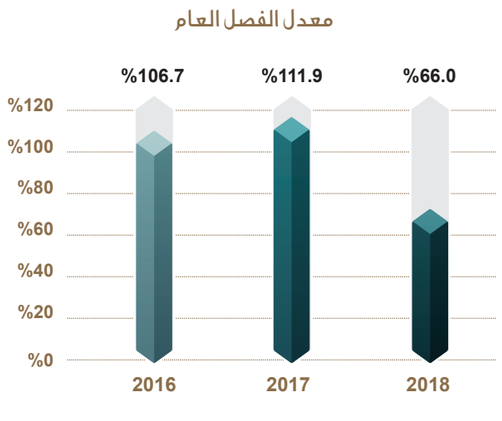

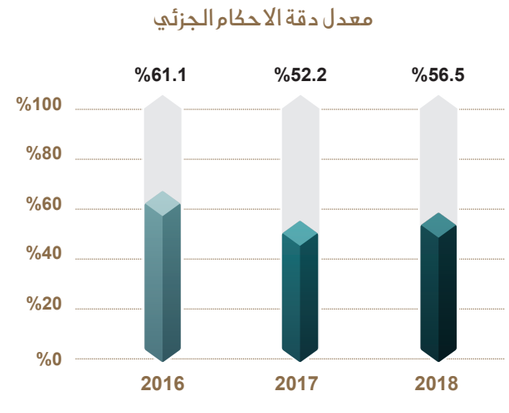

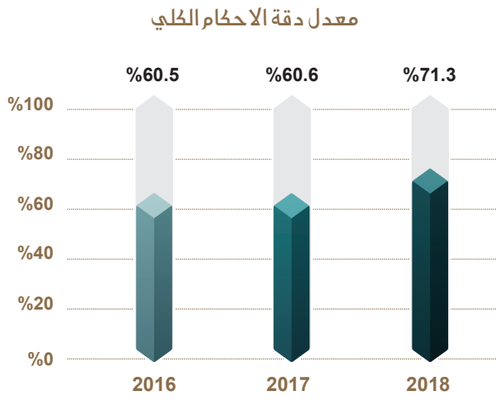

القاضي جمال الجابري
رئيس المحكمة العمالية

المحكمة العمالية

وهي إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، وتختص بالنظر في الدعاوى العمالية الكلية والجزئية التي ينظمها القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 1980 وتعديلاته، والقانون الاتحادي رقم (15) لسنة 2017 بشأن عمال الخدمة المساعدة، ويرأس هذه المحكمة رئيس محكمة يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية.

استقبلت المحكمة العمالية 14,519 قضية في عام 2018 لتكون بذلك أكثر المحاكم الابتدائية استقبالاً للقضايا، وشهدت هي أيضاً تحسنا لافتاً في مؤشري معدل دقة الأحكام الجزئي والكلي قياساً بنتائجهما في عام 2017.

وطبقت المحكمة العمالية عدداً من المبادرات المهمة في عام 2018، غلب عليها التوجه نحو الأتمتة وتوفير الخدمات الذكية انسجاماً مع التوجهات الحكومية ومعطيات التقنية، وكان أهمها الآتي:

- مبادرة "سند" للترافع المجاني في القضايا العمالية، والتي أطلقت في نهاية عام 2017، وطبقت في عام 2018، وقد تم في إطار هذه المبادرة التعاون مع عدد من المحامين للترافع مجاناً عن المدعي (أي الطرف العامل) في حالات خاصة يتعلق أغلبها بالقضايا الجماعية وأحياناً الفردية، وقد استفاد منها أكثر من 200 عامل، ونتج عن هذه المبادرة تقليل مدة التقاضي، وإسعاد أطراف الدعوى والتخفيف عنهم، وتقليل أعداد المراجعين وتقليص العبء الإداري..إلخ.

- مبادرة التقاضي عن بعد: والتي أطلقت في معرض جيتكس 2018، بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية، وكانت بذلك أول محكمة تطبق التقاضي عن بعد والتي تعتمد على تقنيات مرئية حديثة،هي الأولى من نوعها على مستوى الدولة، وتهدف إلى الانتهاء من المحاكمة في يوم واحد (محاكمة اليوم الواحد) وسيتم تغيير مسماها إلى دائرة التسامح نظراً لتحقيق مبادئ التسامح وانتهائها بالصلح بين الطرفين، ويندرج في إطارها عدد من المبادرات الأخرى كـ"الجلسات عن بعد" أي المحاكمات الجزائية عن بعد، و"إعداد الدعوى" ويتم بموجبها التواصل بين فريق إعداد الدعوى والمحامين لاستكمال جميع المتطلبات الخاصة بالقضية دون الحاجة لزيارة المحكمة، و"ذرى" التي تتيح تناول جلسات قضايا التنفيذ المدني عن طريق خاصية النقل الحي المباشر للموقوف، و"قريب" التي تعنى بتوثيق الإشهادات عن طريق الأجهزة الذكية بدون الحضور الشخصي للمتعاملين، و"التسوية الودية للمنازعات" عن طريق الاتصال المرئي أيضاً.

- مبادرة نعلن عنكم: وقد سبق إطلاقها في عام 2017 وما زالت مستمرة، وتم في إطارها نشر نحو 3000 إعلان مجاني بالتعاون مع إحدى الصحف.

- مبادرة عون: وتمت بالتعاون مع قسم الخبراء في المحاكم، ويتم بموجبها تعيين خبير بصورة مجانية لبعض حالات القضايا العمالية.

- مبادرة الأحكام النافذة: في الدعاوى التي تقل فيها المطالبة عن عشرين ألف درهم، بحيث يتم التنفيذ حال صدور الأحكام ولا يمكن أن تستأنف إلا في الحالات الضيقة، وقد تم تقليص معدل مدة التقاضي في هذه القضايا إلى 31 يوماً.

- مبادرة لائحة الدعوى النموذجية: وقد أطلقت في عام 2017 واستمر العمل بها في العام الماضي، وهي عبارة عن لائحة نموذجية للقضايا العمالية تم تبنيها من جميع المحاكم في الدولة بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتوطين، وبالتالي تم تقليل التكاليف عن كاهل العمال.

- الدليل الاسترشادي لرسوم الدعاوى العمالية: والذي تم إعداده بالتعاون مع القسم العمالي، وتم توزيعه بثلاث لغات (عربي و إنكليزي و أوردو).

يذكر أيضاً أن المحكمة العمالية هي أول محكمة عمدت إلى تعهيد خدمات تسجيل الدعاوى لمراكز الخدمات، وبالتالي سهلت الإجراءات على أطراف الدعاوى من العمال، وتقليل أعداد المراجعين في المحكمة التي تسعى باستمرار لتوظيف المزيد من التقنية وأتمتة خدماتها بالكامل في القريب العاجل، لاسيما مع انتقالها للمقر الجديد المزمع تدشينه في عام 2019.

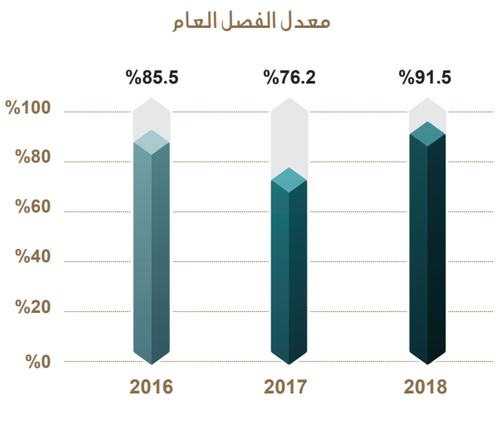

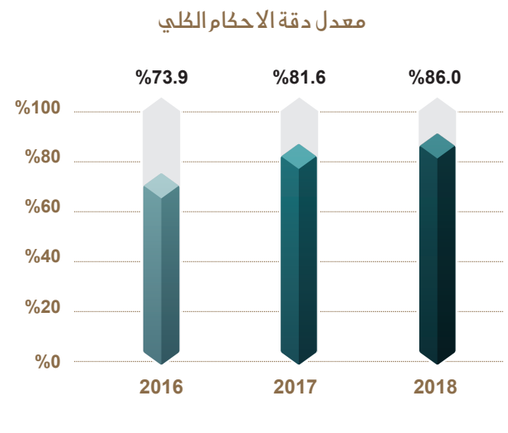

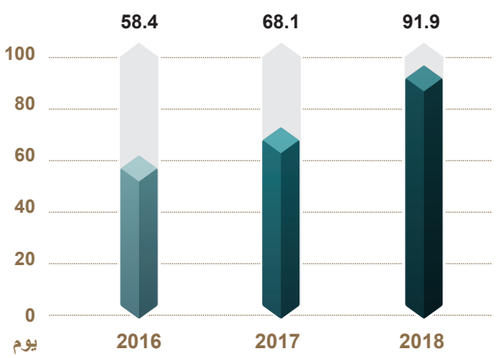

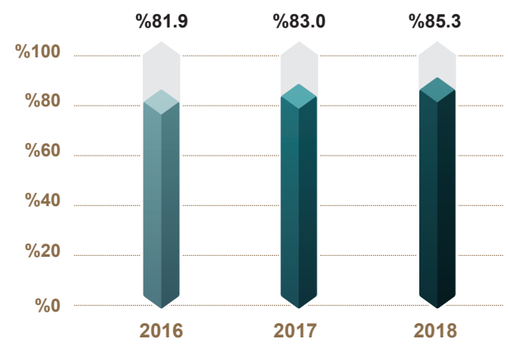

القاضي خالد الحوسني
رئيس محكمة الاحوال الشخصية

محكمة الأحوال الشخصية

وهي إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، وتختص بالنظر في الدعاوى الأسرية بجميع فروعها، مثل دعاوى أحوال النفس للمسلمين وغير المسلمين، إضافةً إلى دعاوى التركات للمسلمين وغير المسلمين، ودعاوى أحوال المال للمسلمين وغير المسلمين، إلى جانب التصديقات والإشهادات الشرعية، كما تعتمد المحكمة بدائل التقاضي من خلال التصديق على الاتفاقيات الأسرية الصادرة من قسم التوجيه الأسري، واتفاقيات التخارج والصلح بين الورثة والصادرة من قسم التسويات، ويرأس هذه المحكمة رئيس محكمة يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية.

استقبلت هذه المحكمة 2,500 قضيةٍ في عام 2018، وحققت تقدماً في عدد من مؤشراتها مقارنة بعام 2017، لاسيما مؤشر معدل مدة الحكم من أول جلسة.

وعلى صعيد أبرز الإنجازات التي قامت بها محكمة الأحوال الشخصية خلال عام 2018، فقد تم افتتاح مراكز الخدمة وتفعيل العمل فيها من حيث إصدار الإشهادات، والتي قدمت بدورها خدمة "التواصل عن بعد" أو التواصل المرئي

الخاصة بإنهاء بعض الإشهادات، وتم ذلك في مراكز حتا ووافي والبرشاء، الأمر الذي سهل على المراجعين وخفف عنهم الجهد ووفر أوقاتهم، كما قلل العبء عن المحكمة.

إضافةً لذلك؛ جرى العمل على بعض المشاريع المشتركة مع إدارة الأحوال الشخصية مثل "فريق مودة ورحمة"، والذي أثرى الأدوار التوعوية لمحكمة الأحوال الشخصية؛ من خلال التنسيق مع بعض المدارس والمناطق التعليمية لتوعية طلبة المدارس، فضلاً عن توقيع مذكرة تفاهم مع اتحاد الإمارات لكرة القدم لنشر الوعي الأسري في صفوف صغار السن، وحل المشكلات الأسرية التي يمكن أن تنشأ بين اللاعبين وأسرهم من خلال محاضرات دورية.

كما تم العمل على مشروعين هما "لائحة الإشهادات" و"لائحة المحكمين" حيث تم رفعهما إلى اللجنة العليا للتشريعات بانتظار إصدارهما.

معدل مدة الحكم من أول جلسة

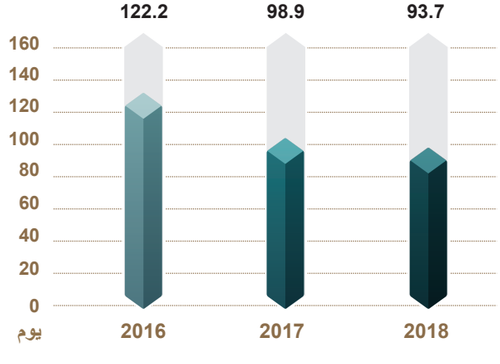

معدل الأسناد العام

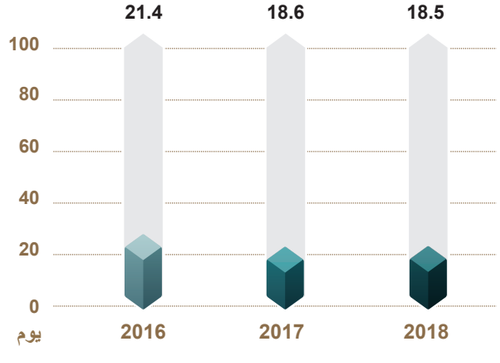

نسبة وعمر القضايا المتداولة احوال نفس غير مسلمين

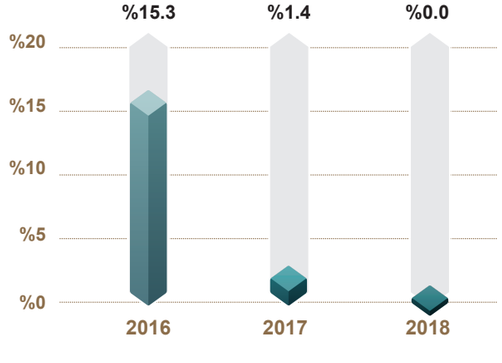

معدل الفصل العام

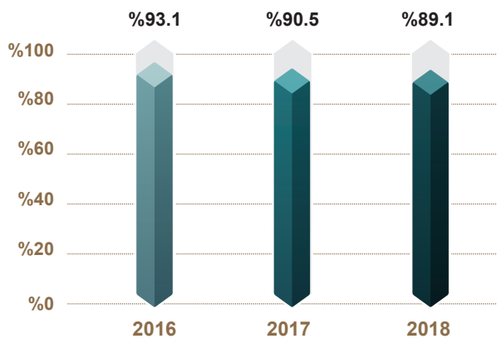

نسبة وعمر القضايا المتداولة احوال نفس مسلمين

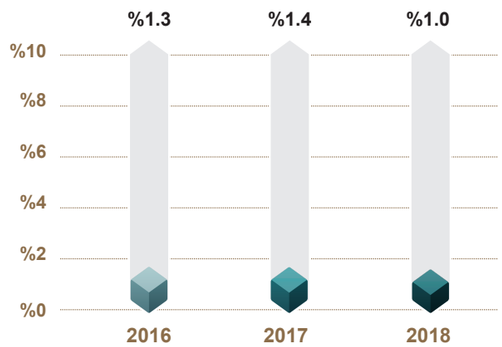

المحكمة الجزائية

القاضي عمر عتيق المري
رئيس المحكمة الجزائية

وهي أيضاً إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، وتختص بالنظر في جميع الدعاوى الجزائية، من الجنايات والجنح والمخالفات، ويرأس هذه المحكمة رئيس محكمة يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية.

وواصلت المحكمة الجزائية تطبيق عددٍ من المبادرات النوعية خلال عام 2018 مع الشركاء الاستراتيجيين (نيابة دبي وشرطة دبي) أهمها:

- محاكمة اليوم الواحد، التي أعلن عنها في عام 2017، واستمر العمل بها خلال عام 2018، حيث أثمرت عن نتائج بارزة مع زيادة أنواع الدعاوى المشمولة بالمبادرة، حيث ابتدأت مع قضايا الموقوفين ثم توسعت إلى قضايا المكفولين، وأدت إلى تسريع إجراءات التقاضي بدرجة كبيرة، بالتعاون مع مراكز الشرطة المعنية.
- المحاكمات عن بعد، وهي تتم بالتعاون مع النيابة العامة، وتختص بقضايا مركز شرطة المطار، وهناك توجه لتوسيع تنفيذ هذه المبادرة لتشمل بقية مراكز الشرطة.

معدل الفصل العام

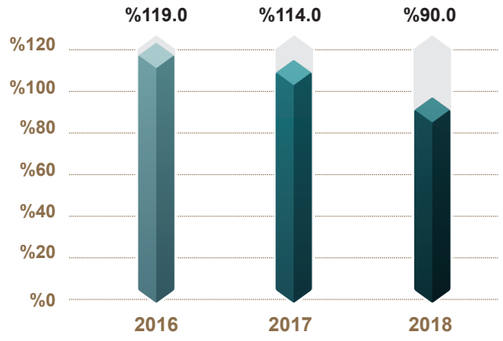

معدل الفصل - مرور

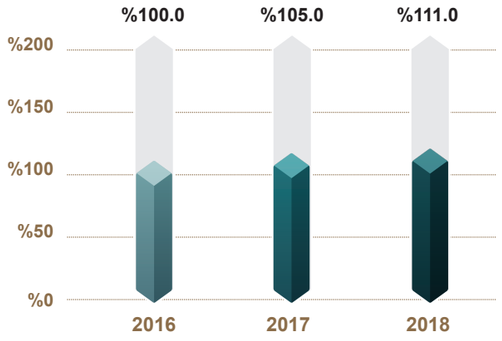

معدل الفصل - هجرة

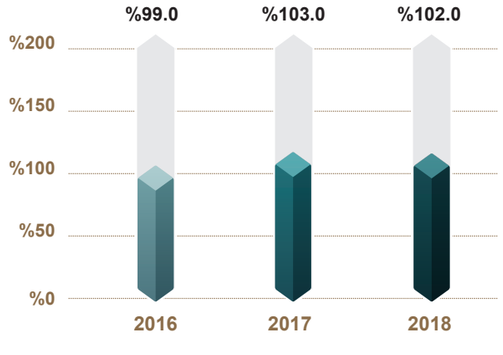

معدل الفصل - جزاء

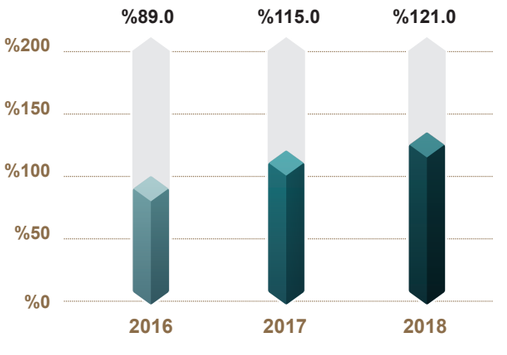

محكمة التنفيذ

القاضي عبدالله الكيتوب
رئيس محكمة التنفيذ

تم استحداث محكمة التنفيذ في نهاية عام 2016، وهي ذات اختصاص نوعي؛ فهي تتشكل من مجموعة من القضاة المتخصصين أناط بهم المشرع دون غيرهم تنفيذ السند التنفيذي، وهي كذلك إحدى المحاكم التخصصية في المحكمة الابتدائية، وقد وصل عدد القضايا المنجزة 262,222 قضية في عام 2018، وتشكل مجموعة من الدوائر يرأس كل منها قاض مختص:

- للنظر في ملفات التنفيذ أياً كان نوعها (مدني، تجاري، عقاري، عمالي وأحوال شخصية).
- قاضي تنفيذ لإصدار القرارات التنفيذية في ملفات التنفيذ.
- قاضي أمور وقتية: للنظر في طلبات الأوامر على عرائض أياً كان نوعها (مدني، تجاري، عقاري، عمالي وأحوال شخصية).
- قاضي أمور مستعجلة: يحكم في الأمور المستعجلة وفي الإجراءات التحفظية الوقتية والنظر في التظلم منها أياً كان نوعها (مدني، تجاري، عقاري عمالي وأحوال شخصية).
- قاضي الأشكال: للنظر في إشكالات التنفيذ لإصدار الأحكام في المنازعات الوقتية والموضوعية أياً كان نوعها (مدني، تجاري، عقاري، عمالي وأحوال شخصية)، إلا ما استُثنيَ بنص القانون.
- تنفيذ الأحكام الصادرة من جهات قضائية خارج دوائر محاكم دبي.
- الإنابات القضائية الواردة من دوائر المحاكم الأخرى بإمارات الدولة.
- تنفيذ الأحكام الأجنبية وقرارات التحكيم الدولي وفقاً للمعاهدات الدولية المنضمة إليها دولة الإمارات العربية المتحدة سواءً بصفة ثنائية أو جماعية، وكذلك في حالات المعاملة بالمثل.
- تنفيذ طلبات المساعدة القضائية بناءً على طلب المحاكم الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل.

وتمثل محكمة التنفيذ محطة مفصلية في مسيرة تطوير القضاء لاسيما وانها وضعت حجر الأساس للارتقاء بترتيب دولة الامارات العربية المتحدة في "تقرير التنافسية" الذي يصدر سنوياً عن "البنك الدولي" وكان ذلك من خلال الارتقاء بالأداء على صعيد تقليل مدة تنفيذ الحكم في قضايا التنفيذ في ترجمة الرؤية الطموحة في إيجاد محاكم رائدة متميزة عالمياً

متوسط زمن اتخاذ القرار
على الطلبات من الاسناد الى اعتماده

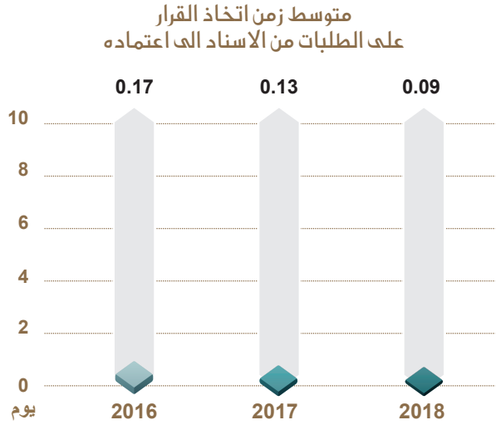

معدل دقة احكام وقرارات التنفيذ - دقة القرارات المؤيدة

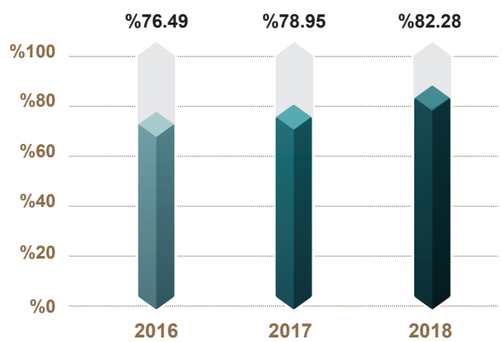

معدل الفصل في دعاوى التنفيذ

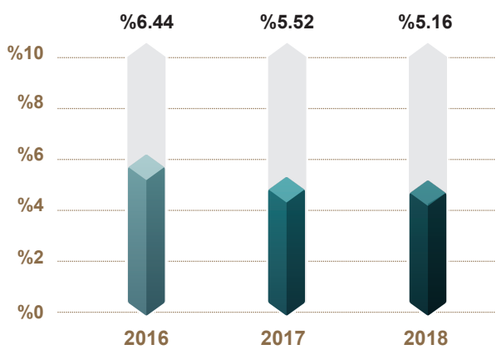

محكمة الاستئناف

تشكل الاستئناف ثاني درجات التقاضي في إمارة دبي، وتنظر في جميع الدعاوى المدنية والجزائية التي ترفع إليها بهيئة قضائية مختلفة عن الدرجة الأولى، والأحكام الصادرة منها يمكن الطعن فيها بالتمييز وفق ما ينظمه القانون.

استقبلت محكمة الاستئناف 10,519 قضيةً في عام 2018، وعرفت تحسناً في معظم مؤشراتها، لا سيما مؤشري "معدل مدة الحكم من أول جلسة" و"معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل".

معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل

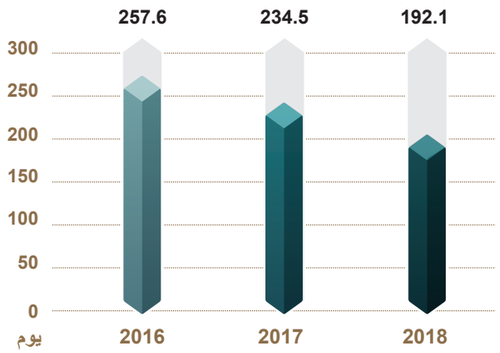

معدل مدة الحكم من أول جلسة

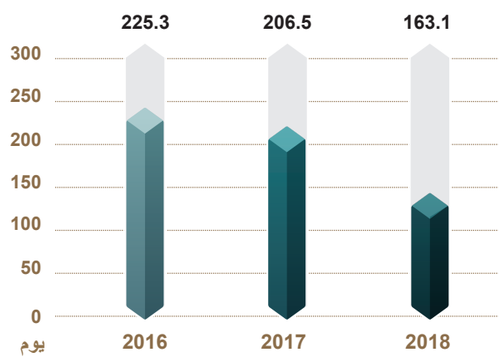

معدل زمن الانتظار الى الجلسة الأولى

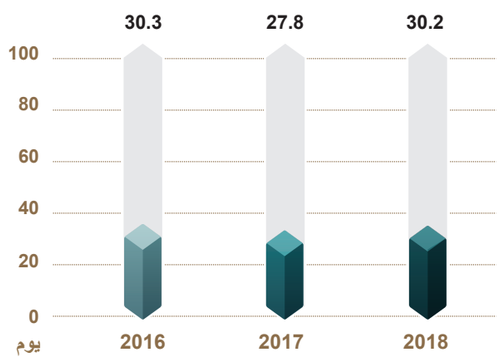

محكمة التمييز

محكمة التمييز هي آخر درجة من درجات التقاضي في إمارة دبي، وتنظر في جميع الدعاوى المدنية والجزائية التي ترفع إليها بعد مرحلة الاستئناف وبهيئة قضائية مختلفة عن درجة الاستئناف، والأحكام الصادرة منها نهائية وفق ما ينظمه القانون.

تم في عام 2018 تسجيل 2,946 قضية لدى محكمة التمييز، وقد حققت تقدماً لافتاً في مؤشر "معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل".

2,946
قضية

معدل دقة الاحكام - التأييد

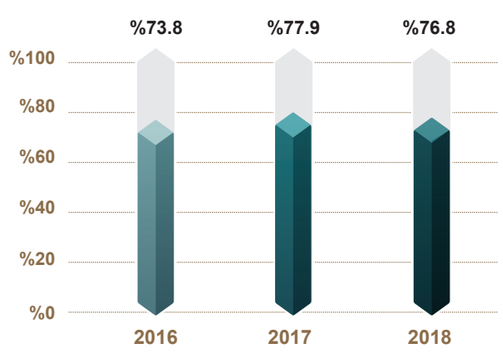

معدل الفصل

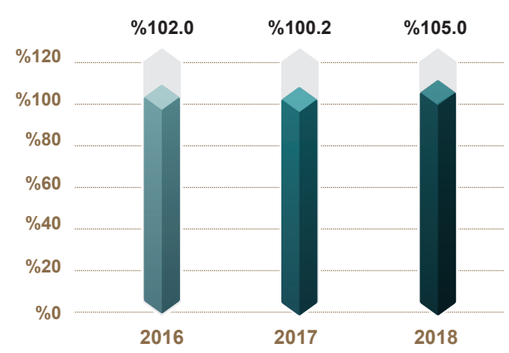

نسبة القضايا المتداولة لاكثر من سنة

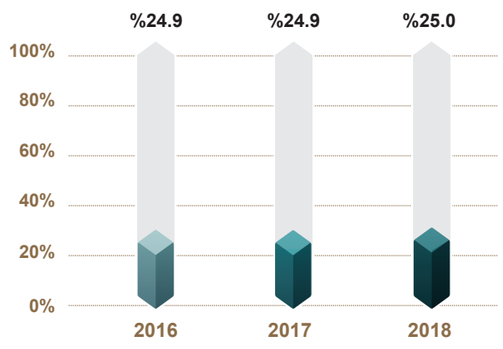

الإنتاجية القضائية

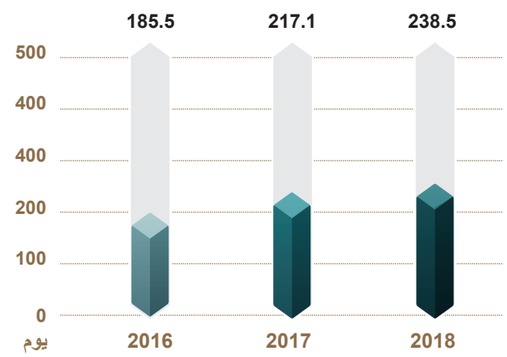

معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل

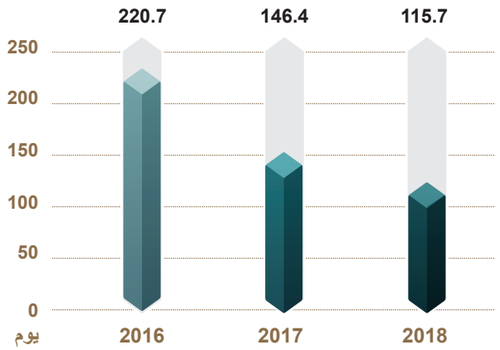

معدل مدة الحكم من أول جلسة

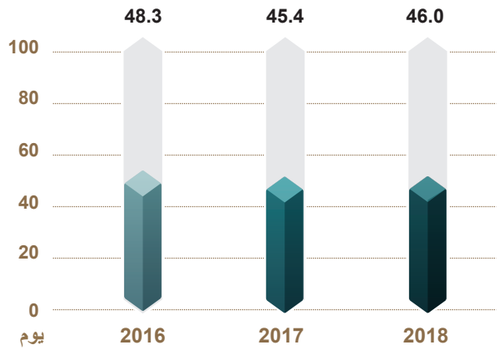

الإنتاجية القضائية

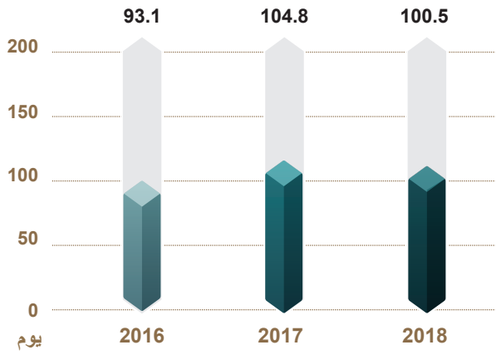

معدل الفصل

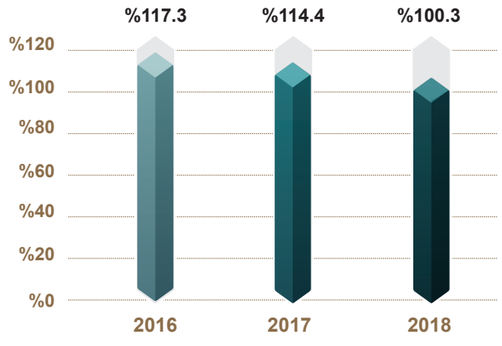

معدل زمن الانتظار الى الجلسة الأولى

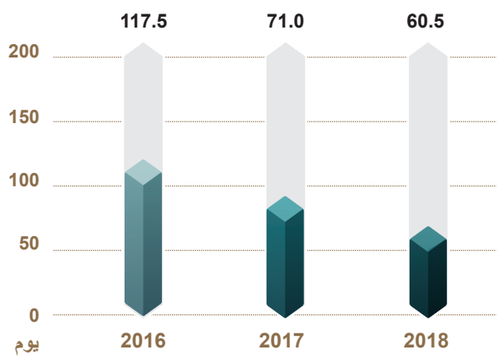

نسبة وعمر القضايا التي مدة تداولها (اكثر من سنتين)

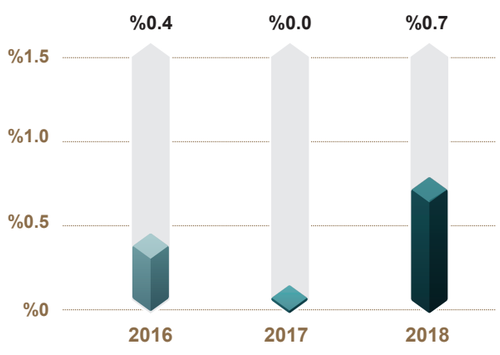

التسامح والتسويات الودية

شهد عام 2018 تنامياً في تركيز محاكم دبي على قيم التسامح وحث الأطراف المتنازعة على التسويات الودية تيمناً بالإعلان عن عام التسامح، حيث تحقق محاكم دبي عدداً من الأهداف عبر التسامح أهمها: سرعة الفصل وتحقيق رضا الطرفين، وتقليل الطلبات والمراجعات، ورفع سرعة الإجراءات،وتقليل الاعتماد على المحامين، وزيادة كفاءة الموارد، وسهولة التطوير الذكي، وعدم دفع الرسوم، وسرعة التنفيذ، والتثقيف والاستشارة، وتقليل مدة التقاضي، وتخفيف العبء على القضاة، وخفض نسبة القضايا، وزيادة نسبة الصلح والتسويات،الأمر الذي يعود بالنفع على جميع الأطراف والجهات المعنية.

وعادة ما يتم استهداف الفئات الآتية لبلوغ التسامح: الأسر والورثة، والأفراد والعمال، وغير المسلمين، والشركات، وأفراد الثقافات الأخرى من جميع الجنسيات.

وتنقسم أنواع التسويات والتسامح حسب منظومة الالتسامح والتسويات بمحاكم دبي إلى المراحل الآتية: قبل التقاضي، وأثناء التقاضي، وعند تنفيذ الأحكام،وذلك وفق إجراءات محددة تكفل الرضا للطرفين.

أهداف التسامح والتسوية الودية في محاكم دبي

- توفير مسار قضائي بديل ميسر لتفعيل الطرق البديلة (العدالة بالتراضي).
- تيسير تسوية النزاعات بالطرق البديلة قبل الإحالة للقاضي وبتكلفة اقل بالإضافة الى جودة العمل.
- توفير الية سريعة لتوثيق التسويات وجعلها بقوة السند التنفيذي الفوري.
- تخفيف العبء عن المحاكم في نظر النزاعات البسيطة وتسويتها.
- تحضير النزاعات وتجهيزها قبل احالتها للمحكمة واختصار الاجراءات من حيث الخطوات ومراحل التسوية.
- توفير الجهد والوقت والتكاليف على أطراف النزاع ويسعى الى التراضي والتسوية العادلة بين الاطراف.
- العمل على تخفيض نسبة عدد مراجعي مركز التسوية.
- سرعة الفصل والبت في النزاعات المنظورة امام المركز حفاظا على حقوق الناس.
- رفع نسبة رضا المتعاملين والوصول بالنتائج والمؤشرات الى النسب العالمية وما يتناسب مع الخطط الاستراتيجية للمحاكم.

منظومة التسامح والتسويات بمحاكم دبي

انواع التسويات والتسامح	الأقسام المعنية	الفئة المستهدفة	طرق تقديم الخدمة	المخرجات
قبل التقاضي	1 - قسم الاصلاح 2 - قسم التسويات 3 - القسم المدنية 4 - قسم العمالي	1 - افراد الاسرة 2 - الورثة 3 - افراد 4 - عمال	- موقع المحاكم - الطلبات الذكية - مكتب تعهيد - وزارة العمل	زيادة معرفة المجتمع بدور المحاكم في التسامح
أثناء التقاضي	قطاع إدارة الدعاوى	افراد وشركات	اثناء الجلسة	رفع رضا المجتمع بالمحاكم والثقة بالنظام القضائي
تنفيذ الاحكام	قطاع إدارة الدعاوى	جميع الاطراف سواء افراد او شركات	مرحلة من مراحل اجراءات التنفيذ وتقديم طلب	*تقليل التكلفة *سهولة وتبسيط الإجراءات

نوع النزاع	عدد التسويات خلال 2018	إجمالي قيمة المطالبة للنزاعات المفصولة (اتفاق)/ درهم
نزاع مدني	810	35,918,857.29
نزاع تجاري	626	1,401,561,606.1
نزاع عقاري	14	10,395,231.16
محكمة التنفيذ	731	296,528,848.7
الإجمالي	1,450	1,744,404,543.3

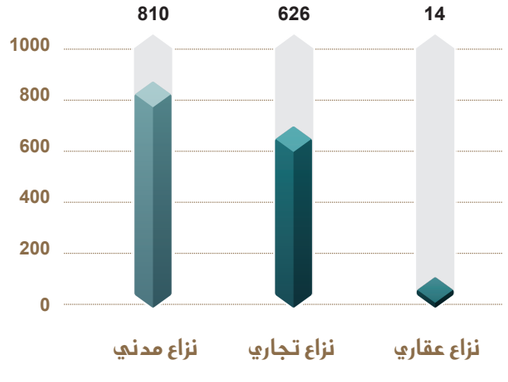

ملفات تسوية دعاوى الأسرة	النسبة
نسبة التسوية	%85.70
نسبة الإحالة	%26.10
المستهدف 2018	%80.00
عدد الملفات التي تمت فيها التسوية	525
عدد ملفات الإحالة	72
إجمالي عدد ملفات التسوية	433
إجمالي مبلغ تسوية دعاوى الأسرة	75,461,273 مليار درهم

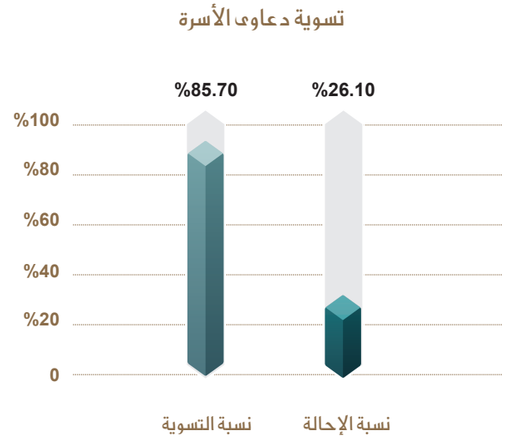

ملفات تسوية تركات مسلمين / غير مسلمين	النسبة
نسبة التسوية	%97.50
نسبة الإحالة	%2.50
المستهدف 2018	%95.00
عدد الملفات التي تمت فيها التسوية	270
عدد ملفات الإحالة	7
إجمالي عدد ملفات التسوية	277
إجمالي عدد ملفات تسوية تركات مسلمين / غير مسلمين	5,209,897,937 مليار درهم

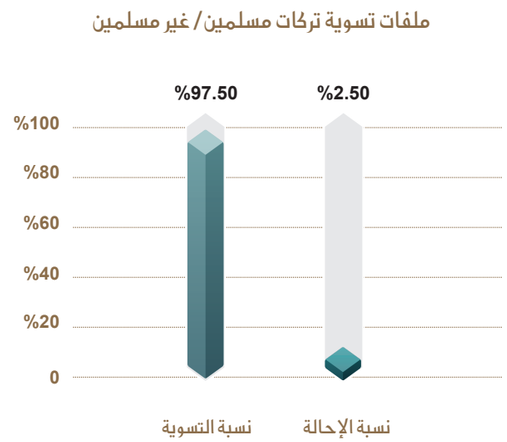

معلومات وإحصائيات عن قسم التوجيه والإصلاح الأسري:

1 - تم عقد اجتماع في عام 2016 وكذلك في عام 2017 بشأن مناقشة آلية عمل التوجيه الأسري والنظر في عدد الملفات المنظورة يوميا واستقر الأمر على عدد (8) ملفات لكل موجه أسري يوميا.

2 - تم تنظيم مسألة استقبال الحالات الاستثنائية، وجعل الأمر من اختصاص رئيس شعبة إدارة الجلسات على أن لا يتجاوز الاستثناء عدد 2 من الملفات لكل موجه مما أدى ذلك إلى توفير الراحة الذهنية لكل موجه فكانت النتيجة واضحة وهي الزيادة في نسبة الصلح وتقليل نسبة الإحالة إلى القضاء.

3 - بلغت الملفات المنظورة في قسم الإصلاح الأسري عن عام 2016 (6549) ملفا وبلغت نسبة التسويات 72.5 ونسبة الإحالة 27.5 .

4 - بلغت الملفات المنظورة في قسم الإصلاح الأسري عن عام 2017 (6954) ملفا وبلغت نسبة التسويات 76.2 ونسبة الإحالة 23.8.

5 - بلغت الملفات المنظورة في قسم الإصلاح الأسري عن عام 2018 (7744) ملفا وبلغت نسبة التسويات 76.1 ونسبة الإحالة 24.1.

6 - قسم الإصلاح الأسري مختص بنظر الحالات الزوجية (مسلمين، غير مسلمين) والحالات العائلية (مسلمين، وغير مسلمين) نرفق لسعادتكم ما يدل على ذلك .

7 - بلغ إجمالي التسويات عن عام 2016 (5238) وعن عام 2017 (5205) وعن عام 2018 (5811) .

8 - تم الاتفاق على عدم إصدار إشهاد طلاق غيابي إلا بعد حضور طرفي النزاع مما أدى ذلك إلى الحضور الشخصي وزيادة نسبة الصلح بين الأطراف.

9 - تم الاتفاق على أن الأصل في الملفات المنظورة أمام الموجه الأسري أن تتداول لمدة شهر وأما بشأن الحالات الاستثنائية فيمكن للموجه تحويل الحالة إلى القضاء مع بيان الأسباب حتى يتسنى للقسم حصر هذه الأسباب مع وضع تصور وآلية مستقبلية للتغلب على هذه المعوقات مما أدى ذلك أيضا إلى زيادة نسبة الصلح والاستقرار الأسري والعائلي.

10 - تم تفعيل نظام إدارة الملفات إلكترونيا بنسبة 100% وكذلك إبرام الاتفاقيات الأسرية والعائلية بنسبة 100% والتواصل مع شعبة المترجمين مباشرة تحت عنوان الترجمة الفورية بالصوت والصورة مما أدى ذلك إلى تقليل مدة الانتظار وإدارة الجلسات بشكل متميز مع توفير وقت أكثر للاهتمام بالحالة و تسخير جميع التقنيات الحديثة في مسار الصلح .

11 - تم تفعيل فقه الأولويات لدى قسم الإصلاح الأسري مع تقديم مقومات الحياة الضرورية لكل حالة حسب ظروفها مما أدى ذلك أيضا إلى رفع نسبة الصلح.

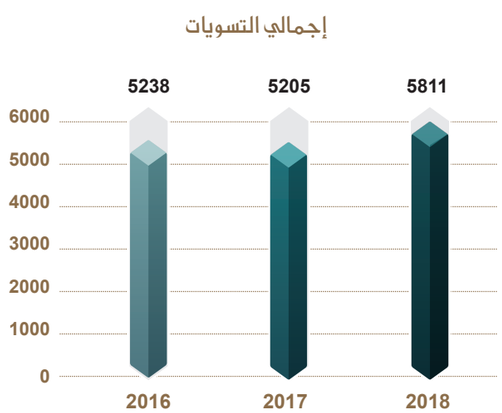

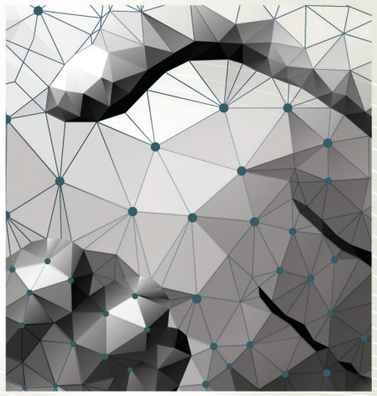

الباب الثالث:

موارد نا البشرية.. صناعة التميز

تشكل الموارد البشرية أحد أسرار التميز الذي تتمتع به محاكم دبي، والدافع الأول لها لبلوغ مواقع الريادة، وقد أدركت القيادة العليا في المحاكم هذا الأمر بشكل عميق، الأمر الذي تجلى بالجهود اللافتة التي تبذلها إدارة الموارد البشرية بأقسامها الأربعة بدءاً من تخطيط الموارد البشرية مروراً باستقطاب وتمكين الطاقات البشرية وحشدها وتحفيزها وتأهيلها على أعلى المستويات وصولاً إلى التطوير المستمر لها، بما في ذلك أداء جميع المهام الإدارية لتحقيق الأهداف المنوطة بها.

	عدد الذكور	عدد الإناث	إجمالي الجنسين
عدد موظفي الهيئة القضائية	210	5	215
عدد موظفي الهيئة الإدارية	446	476	922
عدد موظفي الفئة القيادية	28	1	29
عدد موظفي الفئة الإشرافية	114	58	172
عدد الموظفين الشباب (18-35)	243	281	524
عدد الموظفين أصحاب الهمم	8	10	18

مبادرات لتعزيز التميز

ولتحقيق أهدافها؛ قامت إدارة الموارد البشرية في محاكم دبي بمواصلة العمل على حزمة من المبادرات المتنوعة فضلاً عن إطلاق مبادرات جديدة خلال عام 2018 أبرزها الآتي:

وظيفتي سر تميزي

هي مبادرة تم استحداثها خلال عام 2016 حيث شكلت منعطف جديد في طريقة عرض المهام الوظيفية باستخدام طريقة إبداعية أسهمت في تعزيز شغف الموظف بوظيفته واعتزازه ببيئة عمله وبيان أهمية وظيفته، حيث تهدف المبادرة لتعزيز وعي الموظفين بأهمية الوصف الوظيفي والتعريف بمعايير إعداد الأوصاف الوظيفية والتسويق للوظائف الرئيسة والمساندة في محاكم دبي، كما تهدف المبادرة إلى تحفيز الموظف لاكتشاف فرص لتطوير مساره الوظيفي، إضافة إلى تعريف الموظف بأهم المهارات والمعايير المطلوبة لمختلف الوظائف بطرق إبداعية تمثلت في إعداد فيديوهات تسويقية لشرح المهام الوظيفية من قبل الموظف المعني ويتم التسويق للمبادرة عن طريق تحميل الفيديوهات من خلال برنامج اليوتيوب وبوابة المعرفة، وتم تسليط الضوء على مجموعة من الوظائف في محاكم دبي مثل وظيفة معلن ومأمور تنفيذ.

ابتكر مع الموارد البشرية

هي إحدى مبادرات إدارة الموارد البشرية والمدرجة ضمن الخطة التشغيلية لإدارة الموارد البشرية لعام 2018، وتكمن أهمية المبادرة في كونها تتبنى تنظيم مسابقة تهدف إلى تعزيز ثقافة الابتكار ومكافأة جهود المواهب وتشجيعها على المشاركة في رسم ملامح محاكم دبي المستقبلية، وتحقيق الريادة من خلال خلق الابتكار ضمن مختلف ميادين الموارد البشرية، كما توفر المبادرة الفرصة لاحتواء واستقطاب المواهب من ذوي الكفاءات والمؤهلات العلمية، وتستهدف المسابقة موظفي محاكم دبي من حملة الشهادات الجامعية إضافة إلى طلبة وطالبات الكليات والجامعات المستمرين في الدراسة.

مبادرة التوظيف الإلكتروني

اعتمدت محاكم دبي إحدى الوسائل المبتكرة التي تطورها مؤسسة حكومة دبي الذكية (تطبيق نظام وظائف دبي) منصة رسمية لعرض الفرص الوظيفية لديها، في خطوة تهدف إلى تعزيز مساهمة الحكومة في دعم جهودها لجعل دبي المدينة الأذكى والأسعد على مستوى العالم.

ويتميّز النظام بسهولة الدخول إليه واستخدامه من خلال مختلف الأجهزة الذكية، كما يوفر النظام منظومة متكاملة لدورة التوظيف من خلال أتمتة جميع مراحل التوظيف في محاكم دبي ما أسهم في رفع كفاءة التوظيف وتقليل تكاليف عملية التوظيف وتوفير الجهد والوقت وذلك دعماً لمبادرة محاكم بلا أوراق.

المشاركة في معرض الإمارات للوظائف

تعتبر محاكم دبي إحدى الدوائر الحكومية المشاركة في معرض الإمارات للوظائف ضمن منصة حكومة دبي الموحدة، حيث شهدت منصة محاكم دبي في معرض الإمارات للوظائف 2018 الذي انطلقت فعالياته في مركز دبي التجاري العالمي، إقبالا كبيراً من الباحثين عن عمل في مختلف التخصصات، حيث بلغ عدد الطلبات التي استقبلتها الدائرة خلال المعرض قرابة 1,400 طلبٍ لسد الشواغر التي توفرها الدائرة، وتأتي مشاركة محاكم دبي لمعرض الإمارات للتوظيف 2018 تماشياً مع سياسة محاكم دبي والتزامها بالمشاركة الفعالة في عملية التوطين، وضمن سلسلة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدائرة، والمتعلقة ببناء كوادر بشرية مؤهلة.

كما قامت محاكم دبي كأول دائرة حكومية بتطبيق التعيين الفوري في منصة حكومة دبي في معرض الإمارات للوظائف 2018.

البرامج التخصصية والدبلومات المهنية:

تحرص الدائرة على تنفيذ برامج تخصصية لكوادرها من أعضاء السلطة القضائية وأعضاء الهيئة الإدارية، وتعمل على رفع المستوى المعرفي

وزيادة الكفاءة لديهم، كما تحرص على تأهيلهم وتمكينهم من خلال إلحاقهم ببرامج دبلومات مهنية تخصصية تساعدهم على أداء مهامهم الوظيفية باحترافية وجودة عالية، وتم تنفيذ 6 دبلومات مهنية و64 دورة تخصصية خلال عام 2018.

تدريب طلبة الجامعات والكليات:

من منطلق الإسهام في الخدمة المجتمعية؛ تحرص الدائرة سنوياً على تدريب طلبة الكليات والجامعات ضمن برنامج التدريب العملي الخاص بالتخرج وذلك بهدف تمكين الطالب من تطبيق ما اكتسبه من معارف نظرية خلال فترة الدراسة تطبيقاً عملياً، كما أن مدة التدريب تساعده على رفع مستوى تحمل المسؤولية والاعتماد على الذات، فهي تمهيد لحياة وظيفية وبيئة عمل مستقبلية، وتم في هذا الإطار تدريب 137 طالباً من طلبة الجامعات والكليات في الدائرة خلال عام 2018.

نجوم التميز

برامج يهدف الى تشجيع وتحفيز الموظفين على الإبداع والتميز في الأداء حسب المعايير وذلك لإسعاد المتعاملين:

- الانتاجية.
- الحضور والانصراف.
- رأي المسؤول.
- الإنجازات الشخصية.
- الأفكار الابداعية.
- مؤشر السعادة.

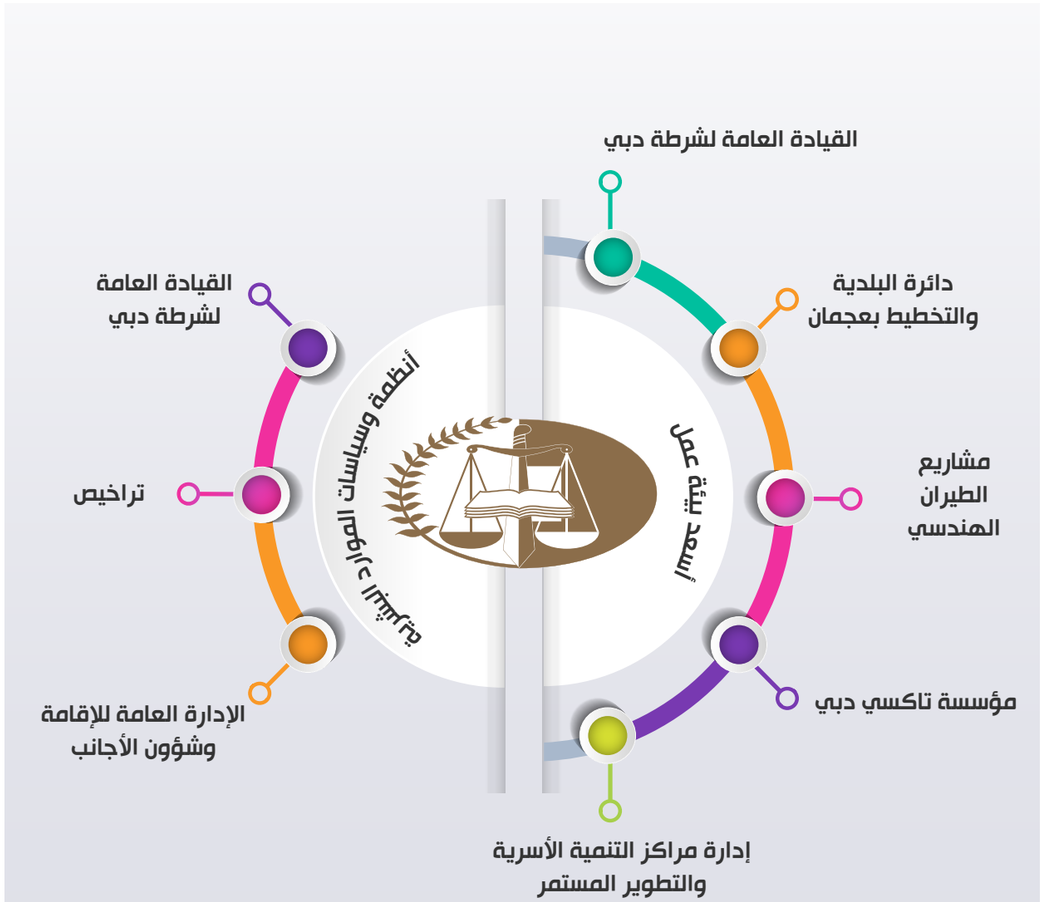

زيارات المقارنات المعيارية

استقبلت إدارة الموارد البشرية 8 جهات من الدوائر الحكومية خلال عام 2018، وذلك لعرض أفضل الممارسات المطبقة وتبادل المعارف والخبرات في مجال أسعد بيئة عمل ومجال سياسات وأنظمة الموارد البشرية.

أبرز نتائج مؤشرات الأداء خلال العام 2018

شهدت محاكم دبي خلال عام 2018 ارتفاعاً في مؤشرات التوطين على جميع المستويات مقارنةً بعام 2017، كما أثمرت جهودها في جوانب التحفيز المختلفة التي أدت إلى رفع معدلات الرضا الوظيفي والولاء المؤسسي وبالتالي خفض معدلات الدوران الوظيفي، فيما كثفت من جهودها في مجالات التدريب والتأهيل كما هو مبين في الجداول المرفقة.

التوطين	المحقق	
	2017	2018
نسبة التوطين العامة	%79	%81
نسبة التوطين (الفئة القيادية)	%96	%100
نسبة التوطين (الهيئة القضائية)	%35	%37
نسبة التوطين (الفئة الاشرافية)	%96	%97
نسبة التوطين (الفئة التنفيذية)	%88	%89
معدل سنوات الخدمة للمواطنين	9	10

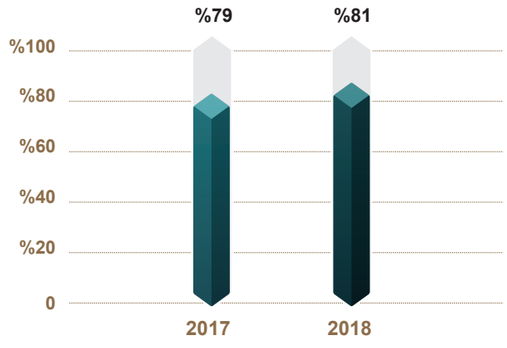

الدوران الوظيفي	المحقق	
	2017	2018
معدل الدوران الوظيفي	%4.10	%3.80
معدل الدوران الوظيفي للمواطنين	%3.90	%2.90
معدل الدوران الوظيفي لغير المواطنين	%0.20	%0.90

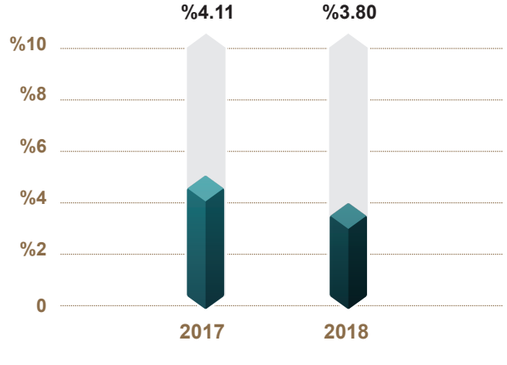

مؤشرات التدريب والتنمية	2017	2018
عدد ساعات التدريب (الفئة القيادية)	34	39
عدد ساعات التدريب (الفئة الإشرافية)	35	39
عدد ساعات التدريب (الفئة التنيفذية)	21	21
عدد ساعات التدريب (الهيئة القضائية)	20	21
نسبة المتدربين (الفئة القيادية)	%100	%100
نسبة المتدربين (الفئة الإشرافية)	%99	%90
نسبة المتدربين (الفئة التنفيذية)	%79	%99
نسبة المتدربين (الهيئة القضائية)	%59	%52
نسبة الموظفين المتدربين في مجال الابتكار	%27	%37
عدد ورش التوعية والتدريب في مجال استشراف المستقبل	8	12

الإبداع والابتكار.. رصيدنا الأهم

تم في عام 2018 اعتماد "منظومة أفكاري" كنظام شمولي ومنصة متكاملة لإدارة الأفكار عبر قنوات اتصال متعددة ابتداء من رأس المال البشري في محاكم دبي والمتعاملين والمجتمع والموردين وكافة الجهات المعنية، لتحفيز الأفكار وتنظيم تلقيها وتدفقها وتحسين مستويات الاستفادة منها وتوظيفها بالشكل الأمثل بعد تصنيفها وتأطيرها داخل قنوات التحسين المستمر وتقييمها وتبني المناسب منها وصولاً إلى تكريم المشاركين في النظام، الأمر الذي سيسهم في تطوير العمل القضائي والإداري والتغلب على جميع المشكلات وتجاوز التحديات التي تواجهه.

وتنصب جهود منظومة أفكاري على محاور ثلاث هي محور الريادة والتنافسية، ومحور الذكاء والاستدامة، ومحور الابتكار واستشراف المستقبل، وتجمع المنظومة تحت مظلتها مختلف منصات وأدوات ووسائل توليد الأفكار، كنظام الاقتراحات الموحد، ومجلس محمد بن راشد الذكي، والمجلس النسائي، ونادي المبدعين، ومجلس الشباب، وجلسات العصف الذهني، ومؤشر السعادة اللحظي للمتعاملين، ومؤشر السعادة اللحظي للموظفين، ومركز الاتصال، وأدوات التواصل الاجتماعي، ونظام نبراس، وأرقام التواصل المباشرة مع المدراء، واللجان وفرق العمل، ، والاقتراحات الجماعية.

وخلال 2018 عقدت 3 مختبرات الابتكار الأول بعنوان "تأخر تقارير الخبرة"، والثاني بعنوان "إعلانات الدعاوى"، والثالث بعنوان "تحقيق سعادة المتعاملين".

برنامج الصفوة

في العام 2018 تم اطلاق جائزة برنامج الصفوة للتميز الوظيفي في محاكم دبي لدورتها التقييمية الاولى للعام 2019/2018 للوصول الى أفضل الموظفين المتميزين اصحاب الانجاز الريادي والافكار والمشاريع الابتكارية والاسهامات الفاعلة ذات النتائج الواسعة النطاق والتأثير الوظيفي المتميز داخليا وخارجيا . حيث عملت الجائزة على رفع نسبة مشاركة الموظفين في سباق التميز من اجل كسب المعارف التي تعزز الاداء الوظيفي وتتبنى ادوات تحفيز الموارد البشرية والتي بدورها تعزز التميز والريادة الفردية والمؤسسية ، وقد اشترك بالجائزة 198 موظف وتم تخصيص لجان تقييم لكل فئة من فئات الجائزة الاحدى عشر، من أجل فرز وتقييم الطلبات المقدمة واجراء المقابلات الشخصية للاطلاع على الإنجازات والمبادرات ونتائج المرشحين من الفئات الوظيفية ، باستخدام مسطرة التقييم

عدد الاقتراحات المجدية
409

السعادة والتحفيز والإيجابية

تبنت محاكم دبي في مجال السعادة والإيجابية في بيئتها الداخلية العديد من المبادرات والبرنامج خلال عام 2018 منها:

1. برنامج "ومضات سعادة" حيث يتم نشر السعادة والإيجابية للموظفين من خلال عدة محاور منها:
   - صحتك تسعدنا.
   - مقتطفات عن السعادة.
   - قالوا عن السعادة.
   - عبر عن سعادتك.
   - التعريف بالمبادرات والإجراءات والعمليات المتعلقة بالموارد البشرية.
2. إطلاق استبانة لمعرفة الحاجات الأساسية للموظف باستخدام طريقة ماسلو وذلك لدراسة جميع الأبعاد التي من الممكن أن تؤثر على سعادة الموظف في محاكم دبي.
3. إطلاق ملتقى للسعادة وذلك بهدف تعزيز التواصل الفعال مع الموارد البشرية في الدائرة ونشر الوعي بالإجراءات والقوانين والنظم والسياسات المتعلقة بالموارد البشرية، إضافة إلى زيادة نسبة السعادة بين موظفي محاكم دبي، حيث تم تنظيم ملتقى السعادة الأول بعنوان "قانون السعادة" خلال عام 2018.

وقد أثمرت تلك الجهود مجتمعة إلى رفع مؤشر السعادة بنقطتين مئويتين مقارنة بعام 2017 كما هو مبين في الجدول المرفق.

مؤشر السعادة اللحظي

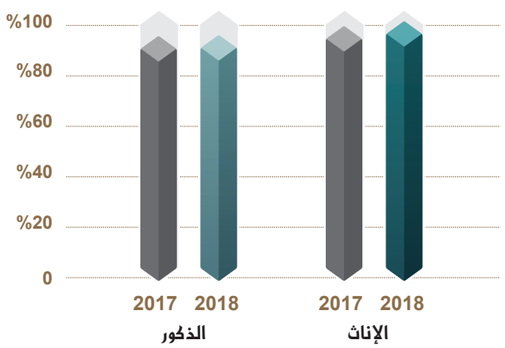

المؤشر	المحقق 2017	المحقق 2018
مؤشر السعادة - فئة الذكور	%92	%93
مؤشر السعادة - فئة الإناث	%96	%98
مؤشر السعادة - المؤشر العام	%94	%96

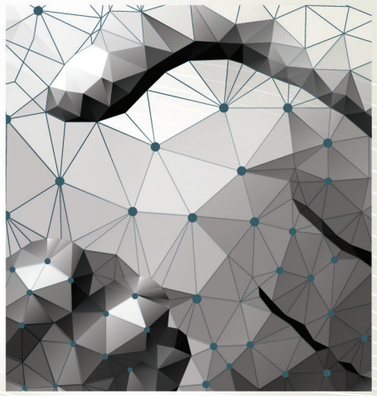

الباب الرابع:

محاكم دبي في منصات الإعلام.. الأنشطة والفعاليات

محاكم دبي تطلق 80 خدمة ذكية في مركز التسوية الودية للمنازعات

محاكم دبي تطلق الباقة الأولى من الخدمات الذكية للمتعاملين في مركز التسويات الودية للمنازعات، والتي تتيح للمشتركين إمكانية الحصول على الخدمات القضائية البالغ عددها 80 خدمة ذكية على مدار الساعة.

مدير عام محاكم دبي يطلق منصة "محكمة ³C" ضمن أسبوع الإمارات للابتكار 2018

سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي يطلق منصة "محكمة ³C"، ضمن أسبوع الإمارات للابتكار 2018، بحضور سعادة القاضي عبد القادر موسى نائب مدير عام محاكم دبي، والسادة رؤساء المحاكم، ومدراء القطاعات، وأعضاء فريق X10.

محاكم دبي تحصل على اعتماد المواصفات الدولية لإدارة استمرارية الأعمال

محاكم دبي تحصل على اعتماد المواصفات الدولية لإدارة استمرارية الأعمال (أيزو - ISO22301:2012) من المنظمة البريطانية للمواصفات، لتكون بذلك الأولى على مستوى العالم في القطاع القضائي، نظراً لخدماتها المتكاملة.

عقد قران "ذكي" على يد "روبوت"

الشاب عبد الله أحمد تهلك يعقد قرانه على كريمة علي أحمد أهلي باستخدام باقة خدمات "مبروك ما دبرت" ليكون القران الثاني الذي يعقد بوساطة "الروبوت" الذي يربط بين القاضي وأهل العروسين والشهود.

ربط إلكتروني على مستوى الدولة يتيح للقاضي التنفيذ المباشر والفوري للأحكام

الفريق الفرعي لمحور جودة ونزاهة العمل القضائي واستقلال القضاء والمنبثق من الفريق التنفيذي لمؤشر سيادة القانون يناقش خلال اجتماعه برئاسة سعادة القاضي المستشار جاسم سيف بو عصيبة مدير دائرة التفتيش القضائي بوزارة العدل مشروع التنفيذ الإلكتروني المباشر للأحكام والقرارات والإنابات القضائية.

محاكم دبي تعلن عن فوز دبي باستضافة مؤتمر الاتحاد الدولي لمأموري الضبط القضائي في عام 2021

أعلنت محاكم دبي عن فوز دبي باستضافة مؤتمر الاتحاد الدولي لمأموري الضبط القضائي الـ 24 والأول على مستوى المنطقة، والذي سيعقد في النصف الأول من عام 2021، خلال مشاركتها في أعمال المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد الدولي لمأموري الضبط القضائي الذي عقد في العاصمة التايلندية بانكوك.

حمدان بن محمد: ترجمة رؤية محمد بن راشد بمنظومة عمل قضائي ترتقي بدبي عالمياً

سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، يؤكد ضرورة التطوير المستمر لمنظومة العمل القضائي لترجمة رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وذلك خلال زيارة سموه يرافقه سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي رئيس مجلس دبي القضائي، وعبد الله البسطي أمين عام المجلس التنفيذي لإمارة دبي، مبنى محكمة الأحوال الشخصية.

مدير عام محاكم دبي يدشن أوّل مركز للعضيد في منطقة رأس الخور

سعادة طارش المنصوري مدير عام محاكم دبي، يفتتح أول مركز من مراكز "العضيد" في منطقة رأس الخور، كجزء من مساعي المحاكم لدعم التوجهات الرامية إلى تقليل عدد المراجعين بنسبة 80% في عام 2018.

محاكم دبي ترفع المعاناة عن كاهل الغارمين والمتعثرين عن السداد في قضايا التنفيذات المدنية بالتعاون مع مصرف الإمارات الإسلامي

محاكم دبي وضمن مبادرة "تفريج كربة" بالتعاون الإمارات الإسلامي، تبدأ برفع المعاناة عن كاهل الغارمين والمتعثرين عن السداد في قضايا التنفيذيات المدنية، وذلك بالنظر في 34 ملف وتسوية 17 منها بمبلغ إجمالي يقارب مليون و196 ألف درهم، وذلك تماشياً مع إعلان صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، باعتماد عام 2018 "عام زايد".

وفد من محاكم دبي يشارك ضمن الاجتماع السنوي الدولي للجمعية الدولية لإدارة المحاكم في البرازيل تحت شعار " سيادة القانون في عالم متنوع الثقافات"

وفد من محاكم دبي برئاسة سعادة القاضي عبد القادر موسى نائب مدير عام محاكم دبي، يشارك في الاجتماع السنوي الدولي للجمعية الدولية لإدارة المحاكم في البرازيل تحت شعار " سيادة القانون في عالم متنوع الثقافات".

نهيان مبارك آل نهيان: الإمارات تقدم للعالم مفهوم "العدل والاحترام والمساواة" من خلال "التسامح"

معالي الشيخ نهيان مبارك آل نهيان، عضو مجلس الوزراء، وزير التسامح، يدشّن "ميثاق محاكم دبي للتسامح" و"مركز التسامح والتسويات"، وذلك خلال زيارة معاليه لمحاكم دبي في مبنى الأحوال الشخصية، حيث كان في استقبال معاليه سعادة طارش المنصوري مدير عام محاكم دبي، وسعادة القاضي عبد القادر موسى نائب مدير عام محاكم دبي، والسادة رؤساء المحاكم، والسادة مدراء القطاعات بالدائرة.

جائزة الأفكار البريطانية تكرم محاكم دبي لحصولها على اعتماد منظمة الأفكار البريطانية عن "منظومة أفكاري" كأول محكمة على مستوى العالم

محاكم دبي تنال اعتماد منظمة الأفكار البريطانية، الفئة البلاتينية عن "منظومة أفكاري"، حيث تم تكريم المحاكم ممثلة بالسيد محمد أحمد العبيدلي، المدير التنفيذي لقطاع إدارة الدعاوى، وبحضور السيد محمد عبد الرحمن محمد، مدير إدارة الاستراتيجية واستشراف المستقبل، والسيد عبد الله أحمد الريس، مدير إدارة إسعاد المتعاملين.

مكتوم بن محمد يطّلع على " التدريب باستخدام الذكاء الاصطناعي" لمحاكم دبي في منصة حكومة دبي الذكية في معرض جيتكس للتقنية

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، يزور منصة محاكم دبي في منصة حكومة دبي الذكية في معرض جيتكس للتقنية 2018 بمركز دبي التجاري العالمي، وكان في استقبال سموه عبد الواحد كلداري مدير إدارة الموارد البشرية في محاكم دبي، وعدد من كبار المسؤولين في الدائرة.

محاكم دبي تشارك في قمة التسامح وتوصي بمكافحة التطرف الفكري

محاكم دبي تشارك في القمة العالمية للتسامح، التي نظمها المعهد الدولي للتسامح التابع لمؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، برعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، تحت شعار "تحقيق المنفعة الكاملة من التنوع والتعددية: مجال حيوي للابتكار والعمل المشترك".

محاكم دبي توقع مذكرة تفاهم مع اتحاد الإمارات لكرة القدم لتحقيق التوعية المجتمعية في مجال الأسرة

محاكم دبي واتحاد الإمارات لكرة القدم يوقعان اتفاقية تعاون لتحقيق التوعية المجتمعية في مجال الأسرة، والحفاظ على الأجيال الناشئة، وذلك بتقديم منهجية جديدة تتلاءم مع رؤية القيادة العليا في الدولة في مجال التلاحم المجتمعي والتماسك الأسري، وبما يحقق علو المجتمع ورفعة شأنه.

مدير عام محاكم دبي يكرم المتميزين ضمن مبادرة "نجوم التميز" للنصف الأول 2018

سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي؛ يكرّم نجوم التميز للنصف الأول لعام 2018، انطلاقاً من استراتيجية محاكم دبي في تكريم أصحاب التميز والإبداع والابتكار في العمل الحكومي، وذلك لتعزيز البيئة الداخلية المحفزة على الإبداع والتميز، لتحقيق عدالة نافذة تتسم بالدقة والسرعة، وتقديم خدمات قضائية ميسرة الوصول للجميع.

محاكم دبي تحتفل بـ "يوم المرأة الإماراتية" الذي يقام تحت شعار "المرأة على نهج زايد"

سعادة طارش عيد المنصوري مدير عام محاكم دبي؛ يؤكد أن "المرأة في الإمارات هي أسعد امرأة على وجه الأرض، فهي تتعلم بشغف، وتعمل ببراعة، وتتميز بإبداع"، وذلك خلال احتفال محاكم دبي بـ "يوم المرأة الإماراتية" الذي أقيم تحت شعار "المرأة على نهج زايد".

"وزارة الموارد البشرية والتوطين" و"محاكم دبي" يطلقان مبادرة "المحكمة العمالية" عبر تقنية التقاضي عن بعد

"وزارة الموارد البشرية والتوطين" و"محاكم دبي" يطلقان مبادرة "المحكمة العمالية" عبر تقنية التقاضي عن بعد للفصل في القضايا العمالية إلكترونياً، وذلك خلال مشاركة محاكم دبي في منصة حكومة دبي الذكية بمعرض جيتكس للتقنية 2018.

"محاكم دبي" تكرّم 172 قاضياً لمساهماتهم القيمة في تعزيز الثقة بالنظام القضائي محلياً وإقليمياً

محاكم دبي تقيم حفلاً خاصّاً لتكريم 172 قاضٍ من "محكمة التمييز" و"محكمة الاستئناف" و"المحاكم الابتدائية" ولجنة التأجيل والإعفاء من الرسوم، ولجنة الخبراء والمحكمين، وتكريم خاص للدكتور المستشار عارف الشيخ، وأحمد عبدالكريم رئيس شعبة إدارة الجلسات الأسرية، ومحمد عبدالرحمن مدير إدارة الاستراتيجية واستشراف المستقبل، حيث تم تكريم الكادر القضائي بالاعتماد على نتائج برنامج "روّاد التميز القضائي".

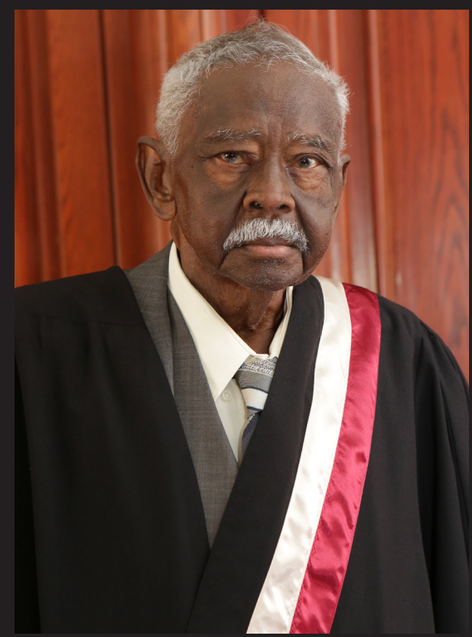

علي إبراهيم الإمام..
في مسيرة خالدة

رحيل القاضي الدكتور علي الإمام رئيس محكمة التمييز، والذي كان واحداً من الذين تركوا الأثر الذي لا يمحى، بإنجازاته المشهودة، وأعماله الخالدة الراسخة، وعبر مسيرة حافلة مشرفة، فكان نموذجاً لـ"قاضي عادلاً" تميز بالعمل المخلص لخدمة الوطن والمجتمع.

DubaiCourts DubaiCourts DubaiCourt DubaiCourts1